



جامعة قاصدي مرباح ورقلة
كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم المالية والمحاسبية
مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة Master أكاديمي، الطور الثاني

في ميدان: علوم اقتصادية والتسيير وعلوم تجارية

فرع علوم المالية والمحاسبية

تخصص دراسات محاسبية وجبائية معمقة

بعنوان:

نظام المعلومات الجبائي ودوره في تفعيل

الرقابة الجبائية

دراسة حالة "مديرية الضرائب الولائية لولاية توقرت"

تحت إشراف الأستاذة:

بخالد عائشة

من إعداد الطالبين:

بوقافلة عثمان

بوخريص عبد الودود

نوقشت وأجيزت علنا بتاريخ: 2024/06/10

أمام اللجنة المكونة من السادة:

الأستاذ/ بضياف عبد الباقي (أستاذ محاضر ب/جامعة ورقلة).....رئيسا

الأستاذة/ بخالد عائشة (أستاذة مساعدة ب/جامعة ورقلة).....مشرفا ومقررا

الأستاذ/ خمقاني عبد الهادي (أستاذ مساعد ب/جامعة ورقلة).....مناقشا

السنة الجامعية: 2024/2023



الإهداء

نهدي عملنا المتواضع

إلى أعز ما نملك في الوجود، الوالداني الكريمين حفصهما الله وأطال في

عمرهما

إلى جميع إخوتي...

إلى جميع الأهل والأقارب...

وإلى كل الأصدقاء....

كلمة شكر

نحمد الله الذي وفقنا في كل شئ وأعاننا على إنهاء دراستنا وإنجاز هذا

العمل

نتقدم بالشكر إلى الأستاذة المشرفة "بخالد عائشة" التي لم تبخل علينا بتوجيهاتها

المفيدة وحرصها الدائم على تقديم كل ما هو جاد ومفيد، نشكرها على حضورها

وجديتها في متابعة هذا العمل.

نسأل الله أن يوفقنا دائما إلى ما فيه الخير، وجزاكم الله عنا بكل ما هو

طيب ...

الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على نظام المعلومات الجبائي المستخدم لدى الإدارة الجبائية لمديرية الضرائب الولائية لولاية توقرت خلال الفترة من 2017 إلى غاية 2020 ومدى تلبينه لمتطلبات وظيفة الرقابة الجبائية.

ولتحقيق أهداف هذه الدراسة، تم استخدام المنهج الوصفي في الجزء النظري، وأسلوب دراسة حالة في الجانب التطبيقي بالاعتماد على أداة المقابلة مع بعض المكونين المختصين في نظام المعلومات الجبائي.

وتوصلت الدراسة إلى أن عملية الرقابة الجبائية تتم بناء على التصريحات بطرق قانونية تمثلت في الرقابة الشكلية، والرقابة على الوثائق، إضافة إلى التحقيق في المحاسبة، والتحقق المعمق في مجمل الوضعية الجبائية والتحقق المصوب في المحاسبة.

الكلمات المفتاحية: نظم معلومات ، نظام معلومات جبائي ، رقابة جبائية ، مكلف بالضريبة ، تحقيق مصوب في المحاسبة.

Abstract :

This study aims to highlight on the tax information system used by the tax administration of the state tax directorate of the state of Touggourt during the period 2017 to 2020 and the extent to which it meets the requirements of the tax control function.

To achieve the objectives of this study, the descriptive approach was used in the theoretical part, and the case study method was used in the applied aspect, relying on the interview tool with some of the specialized components of the tax information system.

The study concluded that the process of fiscal control is carried out based on statements through legal methods represented in formal control, document control, in addition to investigation into accounting, in-depth investigation into the overall fiscal situation, and corrected investigation into accounting.

Key words: information systems, fiscal information system, fiscal control, taxed, punctual verification in comptability.

قائمة المحتويات

III.....	الإهداء
IV.....	الشكر
V.....	ملخص
VI.....	قائمة المحتويات
VII.....	قائمة الجداول
VIII.....	قائمة الأشكال البيانية
IX.....	قائمة الملاحق
X.....	قائمة الاختصارات والرموز
أ.....	المقدمة
الفصل الأول: الأدبيات النظرية والتطبيقية لنظام المعلومات الجبائي والرقابة الجبائية	
2.....	تمهيد
3.....	المبحث الأول: الإطار النظري للنظام المعلومات والرقابة الجبائية
15.....	المبحث الثاني: الدراسات السابقة لنظام المعلومات الجبائي والرقابة الجبائية
20.....	خلاصة الفصل الأول
الفصل الثاني: دراسة تطبيقية لنظام المعلومات الجبائي والرقابة الجبائية لمديرية الضرائب الولائية لولاية توفرت	
22.....	تمهيد
23.....	المبحث الأول: المنهجية المتبعة خلال الدراسة
28.....	المبحث الثاني: عرض النتائج ومناقشتها
40.....	خلاصة الفصل الثاني
41.....	الخاتمة
44.....	المصادر والمراجع
49.....	الملاحق
59.....	الفهرس

قائمة الجداول

الصفحة	عنوان الجدول	رقم الجدول
31	تحديد الدخل	(1.2)
32	تحديد رقم الأعمال المنجز	(2.2)
33.34	تحديد رقم الأعمال المقبوض	(3.2)
35	تحديد الربح	(7.2)
35	الفواتير المرفوضة	(8.2)
36.37	تحديد الرسم على النشاط المهني	(9.2)
38	أسس الضريبة على الدخل الإجمالي	(14.2)
38	تحديد أسس وحقوق الطابع	(15.2)
39.40	حقوق وغرامات الرسم على النشاط المهني	(16.2)
40	تحديد حقوق الرسم على النشاط المهني	(19.2)
41	تحديد حقوق الضريبة على الدخل	(20.2)
41	الجدول العام لحقوق وغرامات الطابع	(22.2)
42	الفاتورات المرفوضة على أساس التحقيق المصوب في المحاسبة	(23.2)
43	حسومات تتضمن أخطاء خلال سنة 2017	(24.2)
44	وضعية الرسم على القيمة المضافة بعد إجراء تحقيق مصوب في المحاسبة	(25.2)

قائمة الأشكال

الصفحة	عنوان الشكل	رقم الشكل
04	كيفية تحويل مدخلات النظام إلى مخرجات	(1.1)
05	مكونات نظام المعلومات الجبائي	(2.1)
06	مصادر نظام المعلومات الجبائي	(3.1)
14	يمثل أشكال الرقابة الجبائية	(4.1)
25	الهيكل التنظيمي للمؤسسة	(1.2)

قائمة الملاحق

الصفحة	عنوان الملحق	رقم الملحق
49	إشعار بالتحقيق محاسبي	(01)
51	تذكير ببعض القوانين الجبائية	(02)
53	إشعار بالاستلام	(03)
54	طلب معلومات ذات طابع جبائي	(04)
55	إشعار بالتعديل بعد تحقيق محاسبي	(05)

قائمة الاختصارات والرموز

اللغة العربية	الدلالة	الاختصار
الضريبة على القيمة المضافة	La Taxe sur la valeur ajoutée	TVA
الضريبة على أرباح الشركات	Impôt sur les bénéfices des Sociétés	IBS
الرسم على النشاط المهني	Taxe sur l'activité professionnelle	TAP
الضريبة على الدخل	Impôt sur le revenu global	IRG

المقدمة

أ - توطئة:

يعد النظام الجبائي في الجزائر (مثل باقي الدول) ذو أهمية كبيرة نظرا لما تحصله الموارد الجبائية من نسبة كبيرة من إيرادات الدولة، لذلك تسعى الهيئات العمومية بصفة مستمرة إلى تحديث نظامها الجبائي بما يتناسب والمستجدات الاقتصادية، وبما أن النظام الضريبي الجزائري تصريحي، يمنح الحرية النسبية للمكلفين بتقديم تصريحاتهم الضريبية المكتتبه بشكل يوافق نشاطهم و مداخيلهم الحقيقية من تلقاء أنفسهم، فإن المشرع الجبائي منح لكل من المكلفين بالضريبة حقوق وواجبات كما منح في نفس الوقت للإدارة الجبائية كل الوسائل القانونية و التنظيمية اللازمة بهدف مراقبة تلك التصريحات لكونها في الكثير من الأحيان تكون غير صحيحة و غير صادقة.

و للعباية مكانتها البارزة التي تحتلها من خلالها مساهمتها بفعالية في بناء اقتصاد قوي الأمر الذي ساهم في زيادة الاهتمام بمجال الضرائب والعباية وزيادة التفكير في تطوير هذا القطاع وعصرنته لمواكبة التطور الحاصل في القطاعات ذات الصلة به من جهة، والسيطرة أو الحد من الظواهر السلبية المتمثلة في تفشي الغش والتهرب الضريبيين، حيث أصبحت الحاجة أكثر من ذي قبل لتبني نظام معلوماتي جبائي ميني على طرق فعالة حديثة تساهم بفعالية في عمليات الرقابة الجبائية.

ولتبني نظام جبائي فعال وجب بناء نظام معلومات جبائي يسهر على بحث وجمع وتشغيل واستغلال واسترجاع المعلومة بالشكل الذي يفعل الرقابة الجبائية، ولما كان تطور النظام الجبائي يتبع تطور شكل ونظام النشاط الاقتصادي المتبع لأي دولة. ووجب البحث في كفاءات تطوير الإدارة الضريبية من أجل محاربتها و تسهيل عمليات الرقابة الجبائية حيث يجب إدخال نظام المعلومات في الإدارة الضريبية، وكذا عصرنتها و تطوير شبكة الاتصال و ربطها بالإدارات الضريبية في مختلف الولايات كلما كان نظام المعلومات أكثر تطور و شبكة الاتصال أوسع كلما كانت عمليات الرقابة الجبائية أسهل و بالتالي التحكم في التحصيل الجبائي أسهل.

وعلى ضوء ما سبق نلجأ لطرح الإشكالية التالية:

- إلى أي مدى يساهم نظام المعلومات الجبائي لدى مديرية الضرائب الولائية لولاية توقرت في تفعيل الرقابة الجبائية؟

ومن خلال الإشكالية يمكن طرح التساؤلات الفرعية التالية:

- هل يتميز نظام المعلومات الجبائي بالشمولية والسرعة في إمداد المعلومات التي تحتاجها الرقابة الجبائية في مديرية الضرائب الولائية لولاية توقرت ؟
- هل يلبي نظام المعلومات الجبائي احتياجات المحققين الجبائين من معلومات الخاصة بالرقابة الجبائية بمديرية الضرائب الولائية بولاية توقرت ؟
- هل يساهم نظام المعلومات الجبائي في تسهيل عملية الرقابة الجبائية في مديرية الضرائب الولائية لولاية توقرت ؟

ب- فرضيات الدراسة:

- من خلال الإشكالية الرئيسة والتساؤلات الفرعية وضعنا الفرضيات التالية التي نسعى لاختبارها من خلال البحث:
- يتميز نظام المعلومات الجبائي بالشمولية والسرعة في إمداد المعلومات التي تحتاجها الرقابة الجبائية الخاصة بالرقابة الجبائية في مديرية الضرائب الولائية لولاية توفرت؛
 - يلي نظام المعلومات الجبائي احتياجات المحققين الجبائين من معلومات الخاصة بالرقابة الجبائية؛
 - يساهم نظام المعلومات الجبائي في تسهيل عملية الرقابة الجبائية في مديرية الضرائب الولائية لولاية توفرت.

ت- مبررات اختيار الدراسة:

تتجلى مبررات اختيار الموضوع في اعتبارات موضوعية وأخرى ذاتية وتتمثل في:

- اعتبارات الموضوعية:

- الأهمية الكبيرة التي يكتسبها الرقابة الجبائية؛
- التوجهات الحديثة نحو أهمية تطبيق نظام معلوماتي جبائي فعال؛
- أهمية الأنظمة المعلوماتية ومدى تأثيرها على عملية الرقابة الجبائية.

- اعتبارات ذاتية:

- الميل الشخصي لهذه الدراسة دون غيره؛
- ارتباط الموضوع بتخصص الباحث.

ث- أهمية الدراسة:

يأخذ هذا البحث أهميته من أهمية موضوعه فالمعلومات الآن أصبحت الرهان الأكبر للتطور في شتى مجالات الإدارة الجبائية بشكل كبير وتبني عليها عملها لمكافحة كل أنواع الغش والتهرب الضريبي .

ج- أهداف الدراسة:

- التعرف والإحاطة بالمفاهيم الأساسية المتعلقة الجبائية والرقابة الجبائية، وإبراز أهميتهم اقتصاديا ومحاسبيا بالنسبة للخزينة الدولة؛
- إبراز مختلف أنظمة المعلومات الجبائية؛
- محاولة إظهار واقع تطبيق الجانب النظري على واقع الرقابة الجبائية لدى مديرية الضرائب الولائية لولاية توفرت.

ح- حدود الدراسة:

تتمثل في:

- الحدود الموضوعية: تطرقنا في دراستنا هذه إلى التعاريف والمعلومات المتعلقة بنظام المعلومات الجبائي وكذلك بالنسبة للرقابة الجبائية وكيفية تفعيلها؛

• **الحدود المكانية:** حاولنا تطبيق دراستنا هذه في مؤسسة جبائية وذلك من خلال التربص الميداني الذي أجريناه بمديرية الضرائب الولائية لولاية توقرت، وهي مؤسسة ذات طابع عمومي؛

• **الحدود الزمنية:** تمت الدراسة في الفترة الممتدة من سنة 2017 إلى غاية سنة 2020

خ- منهج الدراسة والأدوات المستخدمة:

لقد تم الاعتماد على المناهج المستخدمة في الدورات الاقتصادية والمالية، حيث استخدمنا المنهج الوصفي في الجانب النظري، حيث قمنا بتحليل العلاقة بين النظام الجبائي والرقابة الجبائية وكيفية تفعيلها. أما في الجانب التطبيقي فقد استخدمنا منهج دراسة حالة وهو المنهج المناسب لطبيعة دراستنا التطبيقية، كما تم الاستعانة بالمقابلة وجمع البيانات المناسبة.

د- مرجعية الدراسة:

من أجل تكوين نظرة على موضوع الدراسة والوصول إلى حل الإشكالية المطروحة، فقد تم استخدام مجموعة من المراجع والمصادر المختلفة، والتي استعملت في بيئات مختلفة وفي أزمان مختلفة إلا أنها أحاطت بموضوع الدراسة وهيئت لنا عملية البدء فيها، حيث شملت الكتب، الأبحاث، المقالات والرسائل الجامعية التي عاجلت موضوع نظام المعلومات الجبائي والرقابة الجبائية.

ذ- صعوبات الدراسة:

يمكن حصر الصعوبات التي واجهتنا أثناء إعداد هذا العمل فيما يلي:

❖ صعوبة منح وجمع الوثائق والمعلومات اللازمة من طرف المؤسسة لحساسية وسرية بعضها؛

❖ التأسيس الحديث للمديرية بعد ترقية دائرة توقرت إلى ولاية كاملة؛

❖ الصعوبات المتعلقة بالتعدلات الجبائية التي تحدث بشكل مستمر في مختلف القوانين والتشريعات المتعلقة بالجانب

الضريبي؛

❖ فترة التربص التي تتزامن مع كثافة الأشغال لموظفي المديرية وعدم تفرغ العمال لتلبية احتياجات الطالب من المعلومات

وتوضيح الغموض الذي يكتنف بعض القضايا المتعلقة بالدراسة.

ر- هيكل البحث:

سعيًا منا للإحاطة بجميع جوانب وأساسيات البحث وللإجابة على إشكالية الدراسة فقد قمنا بتقسيم البحث كما

يلي:

الفصل الأول: في هذا الفصل تم تقديم إطار نظري للإشكالية قيد البحث، بحيث تطرقنا إلى مفهوم نظام المعلومات الجبائي، ثم

إلى مفهوم الرقابة الجبائية وكيفية تفعيلها، وهذا كله في المبحث الأول أما في المبحث الثاني فقد تطرقنا إلى الدراسات السابقة

المتعلقة بالموضوع.

الفصل الثاني: دراسة تطبيقية حيث قمنا بأجراء ترصص ميداني بمديرية الضرائب الولائية لولاية توفرت حيث تم عرض مبحثين،
الأول منهجية وأدوات الدراسة من خلال عرض الإجراءات المنهجية وتقديم المؤسسة محل الدراسة أما في المبحث الثاني تناولنا
النتائج ومناقشتها من خلال عرض كل ما يشمل دراسة.

**الفصل الأول: الأدبيات
النظرية والتطبيقية لنظام
المعلومات الجبائي
والرقابة الجبائية**

تمهيد:

تؤدي نظم المعلومات بوصفها منتجة للمعلومات دورا هاما وحاسما لجميع الجهات الفاعلة الاقتصادية وتعتبر نظم المعلومات عنصرا أساسيا ، حيث يتم اتخاذ القرارات الفورية والإستراتيجية على أساس المعلومات التي تنتجها. ويعتمد نجاح نظام المعلومات في المنظمة على تفهم المديرين لتكنولوجيا المعلومات وكيفية استخدامها لتصميم وإدارة المنظمة حيث تعتبر تكنولوجيا المعلومات ومدى أهميتها في تحقيق المساعي والأهداف المسطرة لها سواء كانت إدارية أو إنتاجية وترشيد القرارات المستقبلية المتخذة.

ومن خلال هذا تعد المعلومات الضريبية إحدى الآليات التي تعزز الإدارة الضريبية من خلال تسهيل

الوصول إلى معلومات جبائية للاستفادة منها واتخاذ القارات اللازمة. ومن هذا المنطلق تم تقسيم الفصل إلى

مبحثين:

المبحث الأول: الإطار النظري لنظام المعلومات الجبائي والرقابة الجبائية

المبحث الثاني: الدراسات السابقة لنظام المعلومات الجبائي والرقابة الجبائية

المبحث الأول: الإطار النظري لنظام المعلومات والرقابة الجبائية

سوف نتطرق في هذا المبحث إلى دراسة نظام المعلومات الجبائي والرقابة الجبائية وفعاليتها .

المطلب الأول: مدخل حول نظام المعلومات الجبائي

إن المعلومات في الوقت الحاضر تعتبر ثروة كبيرة ويجب أن تقوم باستغلالها بأحسن الطرق، والمعلومات تعتبر أساليب علمية متطورة لما تحققه في تسيير العمل في الإدارة ونجاحه.

الفرع الأول: مفهوم نظام المعلومات

لقد قدم الباحثون في مجالات نظام المعلومات تعريفات متعددة، هي وان اختلفت إلى حد ما في شكل إلا أنها تتفق في المضمون. حيث يمكن ذكر بعض التعاريف بما يلي:

أولاً: " هو مجموعة من الأفراد والتجهيزات والإجراءات والبرمجيات وقواعد البيانات التي تعمل يدوياً أو آلياً على جميع المعلومات وتخزينها ومن ثم بثها للمستفيد. " ¹

ثانياً " هو مجموعة من الإجراءات التي تتم من خلالها تخزين ونشر المعلومات بغرض دعم عملية صنع القرارات. " ²

ثالثاً: " كما يعرف على انه مجموعة العناصر المرتبطة معاً، والتي تعمل بشمل مع بعضها البعض بغرض تهئية المعلومات للإدارة بغرض انجاز أعمالها بشكل دقيق " ³

في الأخير ومن خلال التعاريف السابقة يمكن استنتاج التعريف التالي لنظام المعلومات على أنه:

" هي مجموعة من البيانات الكمية أو النوعية التي تمت معالجتها سواءً يدوياً أو آلياً لتصبح نافعة و تعطي معنى خاص وتركيبية متجانسة من الأفكار والمفاهيم التي تمكن المستخدم من الاستفادة منها. "

الفرع الثاني: مكونات نظام المعلومات:

يعتبر يتكون نظام المعلومات من : المدخلات- المعالجة- المخرجات- التخزين- التغذية العكسية ⁴

1. المدخلات: وهي كل شيء يأتي من خارج النظام وتمثل عناصر موارده الرئيسية (موارد بشرية، بيانات، معلومات...)؛

2. المعالجة: وهي العمليات التحويلية المختلفة التي تؤدي إلى تحويل المدخلات إلى مخرجات؛

3. المخرجات: هي الأشياء الناتجة عن عملية المعالجة والتي تخرج من النظام قد تكون ملموسة أو غير ملموسة حيث قد تكون

مخرجات النظام هي مدخلات بالنسبة إلى نظام آخر؛

¹ سليم ابراهيم الحسنة، نظم المعلومات الادارية، مؤسسة الورق للنشر والتوزيع عمان الاردن، 1998، ص27.

² علاء عبد الرزاق السالمي، نظم ادارة المعلومات، معهد التنمية الإدارية، الدوحة، قطر ، ص20.

³ ابراهيم سلطان، نظم المعلومات الادارية، مدخل اداري، الدار الجامعة، الطبعة 2، الاسكندرية، 2000، ص68.

⁴ فاتح ساهل، دراسة التكاليف المعيارية ضمن نظام المعلومات المحاسبية، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية ، جامعة الجزائر،

2003/2002، ص17-18.

4. التخزين: هي عملية حفظ البيانات أو المعلومات لاستعمالها في وقت لاحق؛

5. التغذية العكسية: أو المعلومات المرتدة حيث تمكن من اتخاذ الإجراءات التصحيحية أولا بأول مراجعة خططها حتى يتأكد

من تحقيق الأهداف بكفاءة وفعالية.

والشكل الموالي يوضح كيفية تحويل مدخلات النظام إلى مخرجات

الشكل رقم (1.1): كيفية تحويل مدخلات النظام إلى مخرجات



المصدر: من إعداد الطالبان بالاعتماد على الوثائق

الفرع الثالث: أهداف نظام المعلومات:

يحدد الكثيرون هدفا واحدا للمعلومات ملخصا في أن نظام المعلومات يهدف إلى تقديم الخدمة النهائية للمستخدمين

ويمكن تجزئة هذا الأهداف الآتية:⁵

- مساعدة المديرين في مهامهم في مجال التخطيط والرقابة وهذه المعلومات تنجز عندما تصل معلومات كاملة و دقيقة في الوقت المناسب؛
- إعطاء معلومات تقارير بتكلفة اقل مع المحافظة على الدقة للمعلومات؛
- بلورة وتصنيفية المعلومات التي تصل إلى المديرين ويعتمد عليها؛
- تقديم سلسلة من الطرائق البديلة لانجاز العمل بشكل يبين تأثيرات ونتائج القرارات المختلفة قبل أن تطبق علميا؛
- الاستفادة القصوى من وقت المديرين وعدم انشغالهم في عملية استخراج المعلومات من خلال كثرة البيانات والمستندات

⁶ مرمى مراد، أهمية نظم المعلومات كأداة للتحليل البيئي في المؤسسة الصغيرة والمتوسطة الجزائرية، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 2009، ص 25.

المطلب الثاني: مفهوم نظام المعلومات الجبائي:

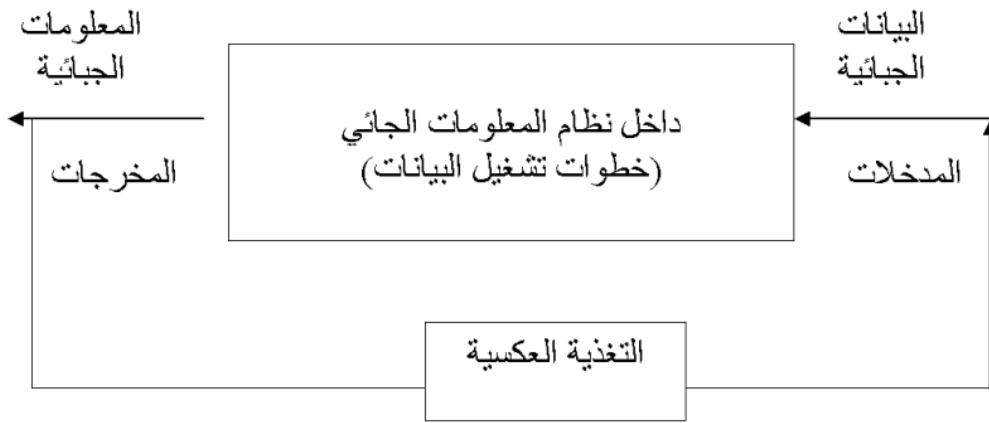
تولي معظم الأنظمة الجبائية أهمية كبرى لنظام المعلومات الجبائي وتعمل على تطويره وتحديثه وإعطائه أهمية كبيرة في المفاهيم الجبائية.

الفرع الأول: يمكن تعريف نظام المعلومات الجبائي كما يلي:

"هو الإطار الذي يتم من خلال تنسيق و مزج الموارد المادية و المالية و البشرية لتحويل البيانات والمعطيات الجبائية، و التي تعتبر مدخلات نظام إلى مخرجات، و هي المعلومات الجبائية لتحقيق الأهداف المسطرة من الإدارة الجبائية و بالتالي فنظام المعلومات الجبائي يتكون من⁶:

- بيانات جبائية
- معلومات جبائية

الشكل رقم (2.1): مكونات نظام المعلومات الجبائي



المصدر: شلغوم أمال، نظام المعلومات الجبائي كآلية لتفعيل الرقابة الداخلية في المؤسسة الجزائرية، جامعة قسنطينة، أكتوبر 2015، ص 7

الفرع الثاني: نظام المعلومات الجبائي للمنشأة:

تقوم الإدارة الجبائية بتقديم معلومات مختلفة للمؤسسة، يحولها نظام المعلومات الجبائي للمؤسسة إلى شكل قاعدة بيانات، حيث تستخدم بهدف القدرة على استرجاع وفرز البيانات بالسرعة والكفاءة المناسبة والتي تعتبر كمؤشر للمشروعات الناجحة ويعتبر هدف نظام المعلومات الجبائي في إمداد الإدارة بالمعلومات اللازمة لاتخاذ القرارات والذي يمكن تحقيقه من خلال:⁷

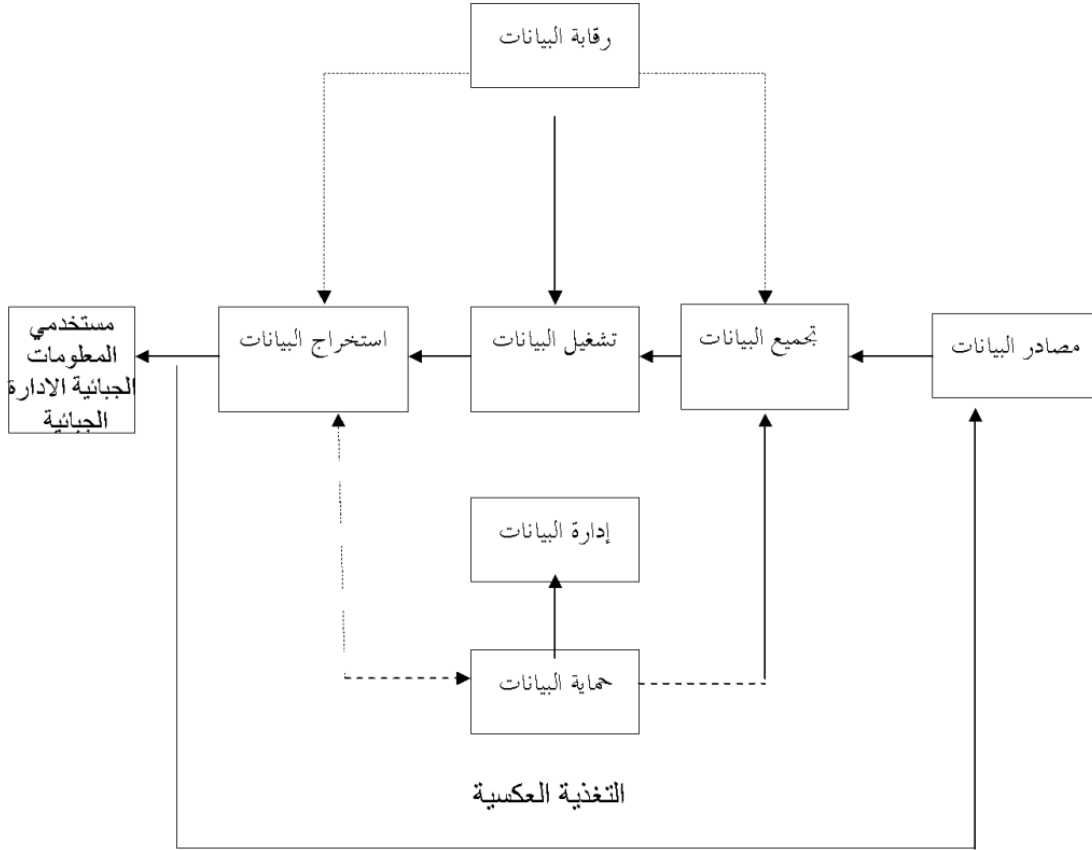
- تجميع وتخزين البيانات الملائمة؛
- تشغيل البيانات الجبائية في نماذج القرارات ؛

⁶ شلغوم أمال، مرجع سبق ذكره، ص 7

⁷ محمد الفيومي، أحمد حسين علي الحسن، نظام المعلومات المحاسبية، مكتبة الاشعاع، مصر، 1998، ص 263

- إعداد تقارير المعلومات الجبائية الناجحة لتقديمها للإدارة الجبائية.

- الشكل رقم (3.1): مصادر نظام المعلومات الجبائي



المصدر: العثماني مصطفى، نظام المعلومات ودوره في تفعيل الرقابة الجبائية، حالة الجزائر، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، أكتوبر 2008، ص 120.

الفرع الثالث: مدخلات نظام المعلومات الجبائي:

تتعدد مدخلات نظام المعلومات الجبائي، لتشمل مدخلات كل نوع من أنواع الضرائب التي تتحملها المؤسسة، والتي يحتاجها النظام للقيام بعملية المعالجة كما يلي:

أ - المدخلات الخاصة بتحديد الضرائب على أرباح الشركات (IBS):

يحتاج نظام المعلومات الجبائي لتحديد مقدار الضريبة على أرباح الشركات التي تتحملها المؤسسة إلى معلومات التالية:

- معلومات حول الربح الصافي؛
- معلومات حول المعدلات الضريبية؛
- معلومات حول تخفيض الضريبة على أرباح الشركات.

ب - المدخلات الخاصة بالتحديد الضريبة على الدخل الإجمالي:

يحتاج نظام المعلومات الضريبي لتحديد مقدار الضريبة على الدخل الإجمالي التي تتحملها المؤسسة إلى معلومات التالية:

1 -معلومات حول الدخل الصافي الإجمالي للمؤسسة :أي معلومات حول المبلغ الإجمالي للمداخيل الصافية الفئوية،

ناقص الأعباء القابلة للخصم، كما يلي:

*معلومات حول المبلغ الإجمالي للمداخيل الصافية الفئوية؛

*معلومات حول الأعباء القابلة للخصم.

3- معلومات حول معدلات فرض الضريبة :يوجد في الضريبة على الدخل الإجمالي نوعين من المعدلات:

*المعدل التصاعدي؛

*معدلات الاقتطاع من المصدر.

3- المعلومات الخاصة بالتخفيضات

أ- المعلومات الخاصة بالرسم على القيمة المضافة (TVA) :

يحتاج نظام المعلومات الضريبي لتحديد مقدار الرسم على القيمة المضافة الذي تتحمله المؤسسة إلى معلومات التالية:

1 -معلومات خاصة بتحديد وعاء الرسم على القيمة المضافة؛

2 -معلومات خاصة بمعدل الرسم على القيمة المضافة.

ويشمل رقم الأعمال الخاضع للرسم: ثمن البضائع أو الأشغال أو الخدمات بما في ذلك كل المصاريف والحقوق والرسم، باستثناء الرسم على القيمة المضافة ذاتها.

ويحتاج نظام المعلومات الضريبي لتحديد مقدار الرسم على النشاط المهني الذي تتحمله المؤسسة إلى المعلومات التالية:ب

ب-معلومات حول المبلغ المستحق: لتحديد المبلغ المستحق للرسم على النشاط المهني يجب توفر المعلومات التالية:

○ قيمة الإيرادات الإجمالية التي تحتاجها المؤسسة ؛

○ قيمة رقم الأعمال الذي تحتاجها المؤسسة.

ج-معلومات حول التخفيضات: تختلف أشكال التخفيضات التي يمكن أن تستفيد منها المؤسسة، والتي يجب أن يأخذها نظام المعلومات الجبائي في الحسبان عند تحديد المبلغ المستحق للرسم على النشاط المهني(TAP) .

الفرع الرابع :مخرجات نظام المعلومات الجبائي: بعد الانتهاء من عملية معالجة المعلومات المتعلقة بتحديد مقدار العبء

الضريبي الذي تتحمله المؤسسة لكل نوع من أنواع الضرائب المرتبطة بنشاطها ونتائجها، تلي مرحلة تقديم معلومات في أشكال مناسبة لمختلف الأطراف، سواء داخلية وأهمها متخذي القرارات، وإما أطراف خارجية ومنها الإدارة الجبائية.

وتظهر المعلومات الجبائية الخاصة بالمؤسسة ضمن تقرير التسيير أو تقرير النشاط السنوي للمؤسسة، حيث يبين فيه

مختلف الضرائب التي تتحملها المؤسسة في وعائها المالي السنوية، بالإضافة إلى تحليل هذه الأعباء وتأثيرها على نتائج المؤسسة.

والملاحظ أن المعلومات المرتبطة بمختلف أنواع الجبائية والتي تخدمها المؤسسة إلى الإدارة الجبائية في مختلف الأوقات

(شهر، فصل، سنة) ، تكون ذات أشكال خاصة، حيث تقوم المؤسسة بملا استثمارات أو وثائق تتحصل عليها من مصالح الإدارة

الجبائية التابعة لها إقليميا. وكل هذا التناسق والتكامل دن النظامين يزيد من فعالية الرقابة الجبائية ويزاد موارد الميزانية من خلال

المداخيل الجبائية.

المطلب الثالث: الرقابة الجبائية وآليات تفعيلها

بما أن النظام الضريبي في الجزائر يقوم على أساس تصريحي، كان لزاما على الإدارة الجبائية ممارسة حق الرقابة على التصريحات المودعة من طرف المكلفين بالضريبة

الفرع الأول: مفهوم الرقابة الجبائية وأهدافها

مفهوم الرقابة الجبائية: فقد عرفت الرقابة الجبائية بعدة تعاريف ومن بينها:

"أنها فحص للتصريحات وكل سجلات ووثائق ومستندات المكلفين بالضريبة لها، سواء كانوا ا ذو شخصية طبيعية أو معنوية وذلك بقصد التأكد من المعلومات التي تحتويها ملفاتهم الجبائية."⁸

كما يعرفها الاقتصادي فايول كما يلي: " الرقابة تقوم على التحقق مما إذا كان كل شيء يسير وفقا للخطة المرسومة والتعليمات الصارمة والقواعد المقررة، أما موضوعها فهو تبيان نواحي الضعف أو الخطأ من أجل تقويمها ومنع تكرارها"⁹

أما من الناحية القانونية: " فقد عرفت الرقابة الجبائية على أنها مجموع العمليات والإجراءات التي تهدف إلى التحقق من صحة ونزاهة التصريحات الجبائية المقدمة من طرف المكلف بالضريبة وذلك من خلال مقارنتها بعناصر ومعطيات خارجية وهذا الحق محفوظ بنصوص ومواد التشريع الجبائي"¹⁰

ومن هذه التعاريف يمكن استنتاج التعريف التالي لمفهوم الرقابة الجبائية:

"هي مجموع الإجراءات والعمليات التي تقوم بها مصالح مديرية الضرائب من مراقبة ومعاينة صحة

ومصادقية كل التصريحات والوثائق المقدمة من طرف المكلفين بالضريبة لتحديد الضريبة أو الرسم، والغرض منها كشف عمليات الغش والتدليس التي تؤدي إلى التهرب من دفع الضرائب وكذا تقويمها. "

الفرع الثاني: أهداف الرقابة الجبائية:

للإدارة الجبائية صلاحية تطبيق الرقابة الجبائية بما خول لها القانون من صلاحيات في تنفيذ التشريع الجبائي من خلال فرض الضرائب وتحصيلها إلى ممارسة الرقابة عليها وذلك لتحقيق أهداف عديدة نذكر منها¹¹:

1-الهدف القانوني للرقابة الجبائية: يتمثل الهدف القانوني للرقابة الجبائية من خلال التأكد من مدى مطابقة ومسيرة مختلف التصرفات المالية للمكلفين للقوانين والأنظمة، لذا وحرصا على سلامة هذه الأخيرة تركز الرقابة الجبائية على مبدأ المسؤولية والمحاسبة لمعاقبة المكلفين بالضريبة عن أي انحرافات أو مخالفات يمارسونها للتهرب من أداء مستحقاتهم الجبائية.

2-الهدف الإداري للرقابة الجبائية: تؤدي الرقابة الجبائية دورا هاما للإدارة الضريبية من خلال الخدمات والمعلومات التي تقدمها والتي تساهم بشكل حيوي وكبير في زيادة الفعالية والأداء.

ويمكن تحديدها في النقاط الآتية:

⁸ عبد المنعم فوزي، المالية العامة والسياسات المالية، الطبعة أ، منشأة المعارف، الاسكندرية، ص 223.

⁹ منصور بن أعمارة، دور المراقبة الجبائية والمحاسبية في الحد من ظاهرة التهرب والغش الضريبي في النظام الضريبي الجديد، مقدمة لنيل شهادة الماجستير في المحاسبة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة باجي مختار، عنابة، الجزائر، 2012، ص 85.

¹⁰ حمزة بايج، بن يخلف كمال، دور الرقابة الجبائية في الحد من التهرب الضريبي، مذكرة ماستر، جامعة يحي فارس، المدية، 2017، ص 45.

¹¹ بن خلف الله عبد العزيز ونوراني لبنى، دور نظم المعلومات المحاسبية في تفعيل الرقابة الجبائية، مذكرة الماستر في العلوم المالية والمحاسبية، جامعة بسكرة، 2023، ص 38.

ت تساعد الرقابة الجبائية على التنبيه إلى أوجه النقص والخلل في التشريعات المعمول بها وهذا ما يساعد الإدارة الجبائية على اتخاذ الإجراءات التصحيحية؛

ث تحديد الانحرافات وكشف الأخطاء يساعد الإدارة الجبائية في المعرفة والإلمام بأسبابها وتقييم آثارها، وبالتالي اتخاذ القرارات المناسبة لمواجهة المشكلات التي تنجم عن ذلك؛

ج -تساهم عملية الرقابة الجبائية بإعداد الإحصائيات مثال نسب التهرب الضريبي؛
ح -ضمان تماسك واستمرارية النظام التصريحي.

3-الهدف المالي والاقتصادي للرقابة الجبائية: تهدف الرقابة الجبائية إلى المحافظة على الأموال العامة من الضياع

بمختلف أشكالها بغرض زيادات إيرادات الخزينة العمومية زيادة الأموال التي تساعد على الإنفاق العام وزيادة مستوى الرفاهية.
كما تهدف الرقابة أيضا إلى المحافظة على أموال الخزينة وضمان حقوقها وتعويد المكلفين بالضريبة بالتصريح الصحيح.

4-الهدف الاجتماعي للرقابة الجبائية:

- منع ومحاربة انحرافات المكلفين بمختلف صورها مثل السرقة والإهمال أو تقصيره في أداء وتحميل واجباته اتجاه المجتمع؛
-تحقيق العدالة الجبائية بين المكلفين بالضريبة (المساواة أمام الضريبة).

الفرع الثالث : آليات وأشكال تفعيل الرقابة الجبائية

أولاً: آليات الرقابة الجبائية

لقد وضع المشرع الجبائي كل الأطر القانونية لعملية الرقابة الجبائية، حيث فوض لمصالح إدارة الضرائب سلطات كافية تسمح لها القيام بمهامها الرقابية بناء على تصريحات المكلفين بالضريبة، فإدارة الضرائب تتمتع بكل الحقوق القانونية للقيام بعملية الرقابة الجبائية على أكمل وجه، والتي نذكر منها ما يلي :

1- حق الرقابة :

يعتبر حق الرقابة من أهم الصلاحيات الممنوحة لمصالح إدارة الضرائب للتأكد من صدق المعلومات المقدمة ضمن التصريحات المكتتبه من قبل المكلفين، فحق الرقابة يمثل مجموع العمليات المنجزة من قبل الأعوان المكلفين لمراقبة كل بغية التحقق من صحتها ونزاهتها، كما تخضع الرقابة لقواعد صارمة ومنظمة ومعروفة من قبل الأعوان المدققين وكذا المكلفين بالضريبة لأنها تشكل ضمانات بالنسبة لهم، وعدم احترام هذه القواعد يؤدي إلى إلغاء هذه العملية وكذا التقويمات الضريبية المترتبة عنها، ومن أهم ما جاء به قانون الإجراءات الجبائية في حق الرقابة نجد :

- تراقب الإدارة التصريحات والمستندات المستعملة لفرض الضريبة أو الحق أو الرسم؛
- يمارس هذا الحق على المؤسسات الإدارية والهيئات العمومية التي تدفع أجوراً أو أتعاباً؛
- يراقب المفتش التصريحات ويطلب التوضيحات والتبريرات كتابيا مع دراسة الوثائق المحاسبية.¹²

2 - حق الإطلاع :

يسمح بحق الإطلاع لأعوان مصالح إدارة الضرائب، قصد تأسيس وعاء الضريبة ومراقبتها بتصفح الوثائق والمعلومات من مختلف الإدارات والهيئات العمومية والمؤسسات سعيا لجلب المعلومات والكشف عن مختلف المخالفات المرتكبة من المكلفين،

¹² المادتين 18 و19، قانون الإجراءات الجبائية، المديرية العامة للضرائب، 2015، ص 10

وحسب القانون ذاته إن ممارسة هذا الحق يحفظ لمصالح الخزينة العمومية على أن تفيد وتساعد كل الجهات المعنية بالإطلاع لاستقصاء المعلومات اللازمة للسير المحكم لأداء المهمة، وفي حالة الرفض أو إخفاء بعض الوثائق والمعلومات تسلط عليهم عقوبات مالية، ومن بين الجهات المعنية بالإطلاع نجد:

- الإدارات والهيئات والجماعات المحلية بمختلف مستوياتها والمؤسسات التربوية؛
- مصالح الضمان الاجتماعي والمحافظات العقارية مع الجهات القضائية وحتى الموثقين والمحضرين القضائيين؛
- مختلف الهيئات والمؤسسات ذات الطابع المالي مثل البنوك، مصالح البريد، الصناديق الخاصة؛

3- حق المعاينة :

يجوز لأعوان الإدارة الضريبية القيام بكل التحقيقات والمعاينات التي تبدو لهم ضرورية في المحلات المهنية وأماكن نشاط المكلفين بالضريبة¹³.

عندما توجد قرائن تدل على ممارسات تدليسية يمكن لإدارة الضرائب أن ترخص ضمن شروط مبينة للأعوان الذين لهم على الأقل رتبة مفتش ومؤهلين قانونا، القيام بإجراءات المعاينة في كل المحلات قصد البحث والحصول وحجز كل المستندات والوثائق والدعائم أو العناصر المادية، التي من شأنها أن تبرر التصرفات الهادفة إلى التملص من الوعاء والمراقبة ودفع الضريبة.¹⁴ لا يمكن الترخيص بإجراء حق المعاينة إلا بأمر من رئيس المحكمة المختصة إقليميا أو قاض يفوضه، ويجب أن يكون طلب الترخيص المقدم للسلطة القضائية من طرف مسؤول إدارة الضرائب المؤهل، وأن يحتوي على كل البيانات التي هي في حوزة الإدارة بحيث تبررها المعاينة، وتبين على وجه الخصوص ما يأتي:

- تعريف الشخص الطبيعي أو المعنوي المعني بالمعاينة، والأماكن التي ستتم معاينتها؛
 - العناصر الفعلية والقانونية التي يفترض منها وجود طرق تدليسية، والتي يتم البحث عن دليل عليها؛
 - أسماء الأعوان المكلفين بإجراء عمليات المعاينة وترتيبهم وصفلتهم؛
- تتم المعاينة وحجز الوثائق والأموال التي تشكل أدلة على وجود طرق تدليسية تحت سلطة القاضي، ولهذا الغرض يقوم وكيل الجمهورية بتعيين ضابط من الشرطة القضائية ويعطي كل التعليمات للأعوان الذين يشاركون في هذه العملية.¹⁵

4- حق الاسترداد :

ويقصد به التقادم أي يحق للإدارة الضريبة استدراك وتصحيح حالات النسيان والنقائص لمختلف التصريحات الضريبية المكتتبه، يحدد الأجل الذي يتقادم فيه عمل الإدارة بأربعة (04) سنوات، إلا في حالة وجود مناورات تدليسية، وهذا بالنسبة للآتي:

- تأسيس الضرائب والرسوم وتحصيلها، والقيام بأعمال الرقابة؛
- قمع المخالفات المتعلقة بالقوانين والتنظيمات ذات الطابع الضريبي.¹⁶

ثانيا: أشكال الرقابة الجبائية :

¹³ لمادتين 22، قانون الإجراءات الجبائية، مرجع سبق ذكره، ص 15

¹⁴ المادة 34، قانون الإجراءات الجبائية، مرجع سبق ذكره، ص 17

¹⁵ المادة 35، قانون الإجراءات الجبائية، مرجع سبق ذكره، ص 17

¹⁶ المادة 39، قانون الإجراءات الجبائية، مرجع سبق ذكره، ص 21

1- الرقابة الداخلية (العامة): تتم على مستوى مفتشيات الضرائب ويمكن التمييز بين نوعين من الرقابة العامة الرقابة الشكلية والرقابة على الوثائق وتتم هذه المراقبة على شكل فحص تمهيدي وهو ينجز من غير تنقل أو إجراء أبحاث خاصة

1-1- الرقابة الشكلية :

إن الرقابة الشكلية تغطي جميع التدخلات التي تهدف إلى تصحيح الأخطاء المادية الملاحظة عادة في التصريحات المقدمة وكذا التحقيق من هوية المكلفين، كما تعتبر أول عملية رقابية تخضع لها التصريحات الجبائية والمعتمدة على القراءة السطحية لها، وتحدد بالخصوص في التحقيق على المستوى الشكلي للمعلومات التي يجب أن يتضمنها التصريح، مثل الهوية الجبائية، إمضاء وختم المكلف، أو تصحيح الأخطاء الحساسة التي تأتي من تحيل الجاميع والأرصدة، وعليه أن هذا النوع من الرقابة الجبائية يعتبر أساسي بهدف ضمان صحة ومصداقية التصريحات المقدمة دون التعمق في محتواها.

أما في حالة نقص المعلومات المقدمة من طرف المكلفين أو ظهور معطيات تثير الشك في مصداقية التصريحات التي يقوم المفتش بطلب مزيد من المعلومات والتوضيحات وذلك بالاتصال المباشر مع المكلف في أجل لا يقل عن 30 يوم لتقديم الرد، بهدف تقديم الرقابة الشكلية فكرة أولية عن الملف الجبائي ليتم من خلاله إعطاء قرار مبدئي عن مصداقية التصريحات سواء بقبوله أو تحويله إلى الرقابة على الوثائق، أي أن الرقابة الأولية تعتبر تمهيدا للرقابة الجبائية الموالية.

1-2- الرقابة على الوثائق:

تتم الرقابة على الوثائق بفحص الملف الجبائي للمكلف فحصاً شاملاً وإنتقادياً، يقوم المحقق بتصحيح الأخطاء الظاهرة في التصريحات والعاجزين عن الوفاء منهم بالاعتماد على المعلومات والتدابير الشفوية أو الكتابية المقدمة إلى الإدارة الجبائية "يراقب المفتش التصريحات ويطلب التبريرات... " 17

ويتمثل الهدف من الرقابة على الوثائق فيما يلي¹⁸:

- قيام مصلحة التحقيق بإجراء فحص دقيق وشامل لجميع التصريحات المكتتبه والمقدمة من طرف المكلف بالضريبة؛
- طلب معلومات إضافية من طرف المكلف؛
- التأكد من معدلات الضريبة في كل نشاط؛

2 - الرقابة الخارجية (المعمقة):

وهو الشكل ثاني من أشكال الرقابة الجبائية، وتعد الرقابة المعمقة رقابة خارجية أي الرقابة في عين المكان أي تكون في الأماكن التي يزاول المكلفون بالضريبة أنشطتهم وتهدف إلى التأكد من صحة المصرح به من المعلومات عن طريق الفحص الميداني للوثائق والدفاتر المحاسبية وهذا بغرض مقارنة بين ما صرح به وما هو موجود في الواقع، وإن الهدف الأساسي لهذا النوع من الرقابة هو استدراك من التهرب الضريبي واستمرار للرقابة على الوثائق، حيث تقوم مديرية البحث والمراجعات على المستوى المركزي ببرمجة المكلفين الخاضعين للرقابة بناء على اقتراحات المديرية الولائية ومعلومات أخرى مجوزتها ويتم انتقاء الملفات الواجب مراقبتها على عدة مؤشرات أهمها:

- ممارسة نشاط مشبوه من حيث التهرب؛
- التصريح بوضعية رصيد دائن لسنوات متتالية؛
- تصريح بنتيجة محاسبية (خسارة) لعدة سنوات متكررة؛

¹⁷ لياس قلاب ذبيح، مساهمة التدقيق المحاسبي في دعم الرقابة الجبائية، مذكرة ماجستير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، كلية العلوم الاقتصادية، 2011 ص 22 .

¹⁸ عباس عبد الرزاق، التحقيق المحاسبي والنزاع الضريبي، دار الهدى، عين مليلة، الجزائر، 2012 ص 2.

- أهمية الأرباح والمداخيل المصرح بها مقارنة مع أرقام الأعمال المحققة؛
 - مظاهر الثروة الخارجية للشخص المستغل، أو المسير، أو الشركاء؛
 - التغيير الدائم لمكان النشاط التجاري؛
 - طبيعة النشاط الممارس وأهمية المنتج في السوق.¹⁹
- ويتضمن هذا النوع من الرقابة ثلاث أنواع وهي :
- 1-2- التحقيق المحاسبي :

نصت المادة 20-01 من قانون الإجراءات الجبائية "يمكن لأعوان الإدارة الجبائية تحقيق في محاسبة المكلفين بالضريبة وإجراء كل التحريات الضرورية لتأسيس وعاء الضريبة ومراقبتها.

إن التحقيق في المحاسبة هو عبارة عن مجموعة العمليات الرامية إلى مراقبة التصريحات الجبائية المتعلقة بسنوات مالية مغلقة يجب أن يتم التحقيق في الدفاتر والوثائق المحاسبية بعين المكان، ماعدا في حالة طلب معاكس من طرف المكلف بالضريبة يوجهه كتابيا وتقبله المصلحة أو في حالة قوة قاهرة يتم إقرارها قانونا من طرف المصلحة²⁰

ولا يمكن الشروع في إجراء أي تحقيق في المحاسبة دون إعلام المكلف بالضريبة مسبقا، عن طريق إرسال أو تسليم أشعار بالتحقيق مقابل إشعار بالوصول مرفقا بميثاق حقوق وواجبات المكلف بالضريبة، ويستفيد من أجل التحضير ألا يقل عن 10 عشر أيام من تاريخ استلام الإشعار، ويشترط كذلك أن يتضمن الإشعار بالتحقيق هوية ورتب المحققين، وتاريخ وساعة التدخل والفترة محل التدقيق والضرائب المعنية بالتحقيق، والوثائق التي تخضع للتحقيق، ويجب أن يتضمن الإشعار كذلك عبارة أن المكلف بالضريبة يستطيع أن يستعين بمستشار أثناء التحقيق، ويسلم هذا الإشعار في بداية عمليات الرقابة. كما يسمح القانون للمحققين إجراء مراقبة مفاجئة بهدف المعاينة المادية للعناصر الطبيعية استغلال أو التأكد من وجود وثائق محاسبية وحالتها. و لا يمكن أن يستغرق التحقيق في عين المكان أكثر من ثلاثة أشهر فيما يخص:

- مؤسسات تأدية الخدمات إذا كان رقم أعمالها يتجاوز 1.000.000 دج بالنسبة لكل سنة محقق فيها؛
- كل المؤسسات الأخرى، إذا كان رقم أعمالها السنوي لا يتجاوز 2.000.000 دج بالنسبة لكل سنة مالية محقق فيها؛ ويمدد هذا الأجل إلى ستة أشهر كما يلي:
- مؤسسات تأدية الخدمات إذا كان رقم أعمالها لا يتجاوز 5.000.000 دج بالنسبة لكل سنة محقق فيها؛
- كل المؤسسات الأخرى، إذا كان رقم أعمالها السنوي لا يتجاوز 10.000.000 دج بالنسبة لكل سنة مالية محقق فيها، والذي يجب أن تتجاوز مدة التحقيق بعين المكان في جميع الحالات تسعة (09) أشهر.

2-2- التحقيق المعمق في مجمل الوضعية الجبائية :

عرفته المديرية العامة للضرائب على أنه "مجموعة العمليات التي تستهدف الكشف عن كل فارق بين الدخل الحقيقي للمكلف بالضريبة والدخل المصرح به"²¹

¹⁹ بن عمارة منصور، أنواع وإجراءات الرقابة الجبائية، داره الهومه، جامعة باجي مختار، عنابة، ص 43. ص 42

²⁰ المادة 20-01، قانون الإجراءات الجبائية، مرجع سبق ذكره، ص 12.

²¹ ميثاق المكلفين بالضريبة الخاضعين للرقابة، المديرية العامة للضرائب، وزارة المالية، 2017، ص 19.

وحسب نص المادة 21 من قانون الإجراءات الجبائية، "يمكن لأعوان الإدارة الجبائية أن يشرعوا في التحقيق المعمق في الوضعية الجبائية الشاملة للأشخاص الطبيعيين بالنسبة للضريبة على الدخل الإجمالي، سواء توفر لديهم موطن جبائي في الجزائر أم لا، عندما تكون لديهم التزامات متعلقة بهذه الضريبة.

وفي هذا التحقيق، يتأكد الأعوان المحققون من الانسجام الحاصل بين المداخليل المصرح بها من جهة، وذمة أو الحالة المالية والعناصر المكونة لنمط معيشة أعضاء المقر الجبائي، من جهة أخرى. كما تفرض هذا النوع من الرقابة على الأشخاص الذين لم يتم إحصاؤهم عندما تظهر وضعية الملكية وعناصر نمط المعيشة وجود أنشطة أو مداخليل متملصة من الضريبة²².

ولا يمكن الشروع في إجراء أي تحقيق معمق في مجمل الوضعية الجبائية دون إعلام المكلف بالضريبة مسبقا، عن طريق إرسال أو تسليم إشعار بالتحقيق مقابل إشعار بالوصول مرفق بميثاق حقوق وواجبات المكلف بالضريبة، ويستفيد من أجل للتخصيص لا يقل عن 15 يوم من تاريخ استلام الإشعار، ويجب أن يتضمن الإشعار كذلك عبارة أن المكلف بالضريبة يستطيع أن يستعين بمستشار أثناء التحقيق، ويسلم هذا الإشعار في بداية عمليات الرقابة، ولا يمكن أن يتجاوز التحقيق مدة سنة كاملة إبتداء من تاريخ استلام الإشعار²³.

3 - التحقيق المصوب :

ونصت عليه المادة 20 مكرر 1 من قانون الإجراءات الجبائية : "يمكن لأعوان الإدارة الجبائية تحقيق مصوب في المحاسبة المكلفين بالضريبة لنوع أو عدة أنواع من الضرائب، لفترة كاملة أو جزء منها غير متقدمة أو لمجموعة عمليات أو معطيات محاسبية لمدة تقل عن سنة جبائية.

ويتم كذلك التحقيق عندما تشكل الإدارة الجبائية في صدق المستندات أو الاتفاقيات التي تم إبرامها من طرف المكلفين بالضريبة والتي تخفي المضمون الحقيقي للعقد عن طريق بنود تهدف إلى تجنب أو تخفيض الأعباء الجبائية".²⁴

أثناء هذا التحقيق، يمكن أن يطلب من المكلفين بالضريبة المحقق معهم أثناء هذا التحقيق، تقديم الوثائق المحاسبية والوثائق التوضيحية على غرار الفواتير والعقود وصول الطلبات أو التسليم المرتبطة بالحقوق والضرائب والرسوم والأتاوى المتعلقة بالتحقيق، لا يمكن أن ينتج عن هذا التحقيق، بأي حال من الأحوال، فحص معمق ونقدي لمجمل محاسبة المكلف بالضريبة.

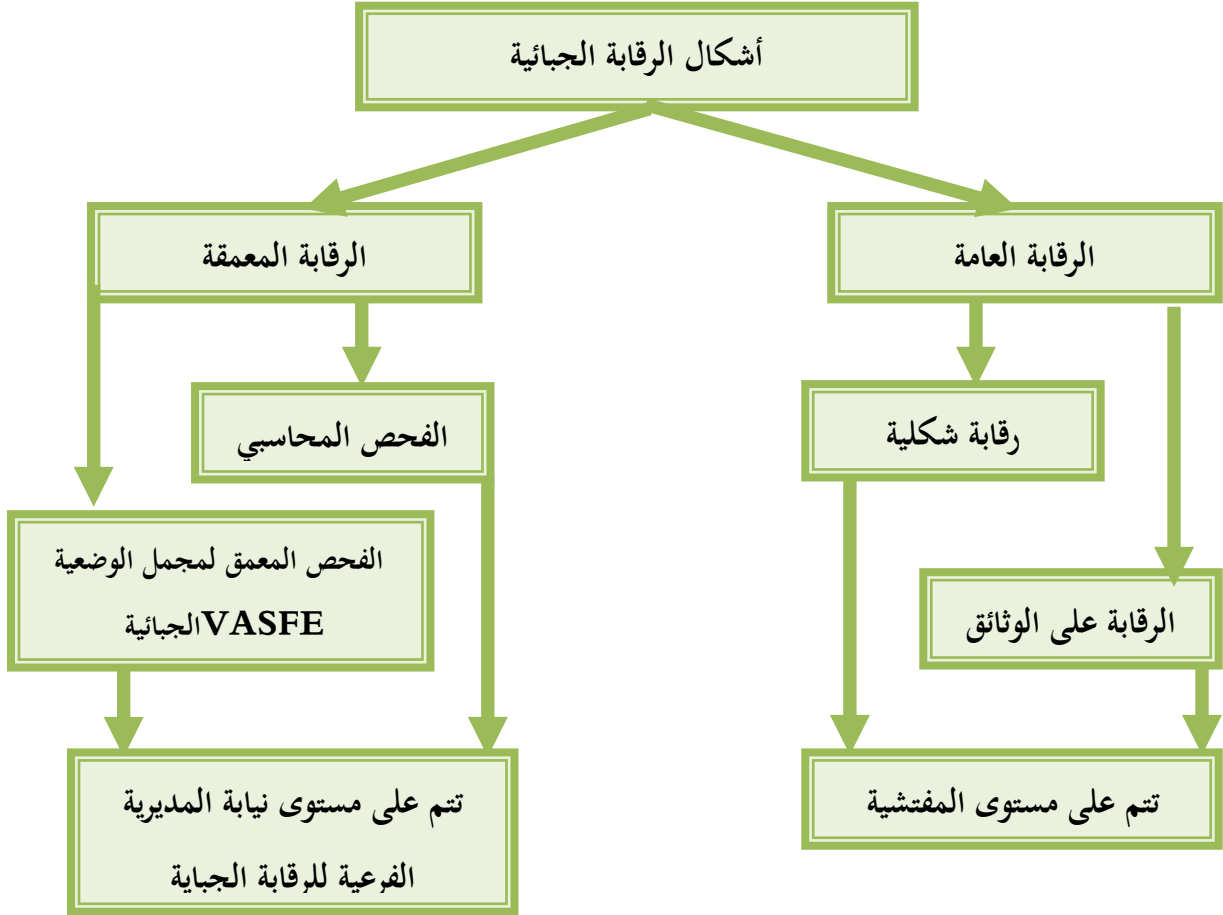
يعتبر هذا الإجراء أقل إلزاما بالنسبة للمكلف بالضريبة حيث لا يجبر هذا الأخير على تقديم كل الوثائق المحاسبية لتبرير أرقام الأعمال والنتائج المصرح بها، إذ يطالب المكلف بالضريبة بتقديم الوثائق التي تخص عناوين الضرائب للفترة المستهدفة بالرقابة ونستطيع أن نعرف التحقيق المصوب كذلك بأنه : "إجراء لرقابة مستهدف أقل إرهاقا للمكلف بالضريبة والمحقق أكثر سرعة وأقل مدى من التحقيق المحاسبي، حيث يتحقق من الوثائق والقيود المحاسبية والوثائق المبررة لنوع واحد من الضريبة أو الرسم أو عدة أنواع ليس كل الضرائب والرسوم، أو لنوع واحد من رقم الحساب سواء في الأصول أو في الخصوم، أو جدول حساب النتائج أعباء أو نتائج، لفترة يمكن أن تقل عن سنة ولا تزيد عن 03 سنوات.

²² المادة 21، قانون الإجراءات الجبائية، المرجع السابق، ص 13.

²³ مصطفى عوادي، نصر رحال، المرجع السابق، ص 34.

²⁴ قانون الإجراءات الجبائية، المرجع السابق، ص 11.

الشكل رقم (4.1) : يمثل أشكال الرقابة الجبائية



المصدر: المطوية رقم 01 لسنة 2002 لمديرية الضرائب لولاية البلدية ص 20

الفرع الرابع: دور تكنولوجيا المعلومات في تفعيل الرقابة الجبائية :

أولاً- دور تكنولوجيا المعلومات في تفعيل الرقابة الجبائية :

بما أن عملية الرقابة هي وظيفة إدارية بحثة مرتبطة بمجموعة من الوظائف الأخرى، فإن هذه العملية بأمر الحاجة إلى معلومات رقابية تسمح بتحقيق الهدف الرقابي بطريقة سهلة وسريعة وفعالية وكفئة كبيرتين، لهذا فإن التكنولوجيا تساعد على إنشاء نظام معلومات جبائي يمكن من توفير المعلومات اللازمة لعمليات الرقابة. تظهر المكانة التي يحظى بها نظام المعلومات في تفعيل الرقابة الجبائية من خلال الدور الذي يلعبه هذا النظام في زيادة دور وأداء وكفئة إدارة الضرائب، من خلال وضع تصور عملي لعصرنة هذه الإدارة والعصرنة هنا يقصد بها إدخال التكنولوجيا على كل

المستويات، بدءاً من تعريف المكلفين بالضريبة، طريق التواصل معهم وصولاً إلى معالجة المعلومات المتحصل عليها من المكلفين وتحديد الأوعية الضريبية دون أن ننسى الجانب البشري الذي يحتاج هو أيضاً إلى إعادة هيكلة وتكوين.²⁵ من هذا المنطلق يتضح أن هناك مجموعة من الخطوات الواجب اتخاذها من أجل أن تلعب التكنولوجيا دوراً واضحاً في عمليات الرقابة الجبائية، وهذا يقودنا إلى ما ذكر في الفصل الأول من هذا الموضوع فيما يتعلق بمكونات تكنولوجيا المعلومات .

ثانياً: عصنة الإدارة :

إن عصنة الإدارة هي بيت القصيد في عملية الرقمنة بصفة عامة، وذلك لما تلعبه هذه الأداة من دور فعال في عملية الرقابة التي هي عمل وظيفي من اختصاص إدارة الضرائب، وتشمل كلمة العصنة العديد من النواحي منها :

- إدخال واستعمال الكمبيوتر (الإعلام الآلي) في كل مصالح إدارة الضرائب، وهي القاعدة الأولى التي تعتمد عليها عملية إنشاء الشبكات مهما كان نوعها وتلعب دوراً مهماً في إرسال واستقبال المعلومات؛
- استعمال البرمجيات والتطبيقات في مجال الضرائب، ذلك أن ملفات المكلفين بالضريبة يجب أن تكون برمجتها عملية إلكترونية محضّة، مما يسهل عملية تحليل المعلومات وتسجيلها وأرشفتها؛
- استغلال الشبكات المختلفة خاصة شبكة الإنترنت سواء في ما بين مصالح الإدارة وللتواصل مع المكلفين بالضريبة، ولتوضيح الصورة أكثر يمكن تتبع (Réseau) ربط المصالح الضريبية المركزية والمحلية بنظام الإعلام الآلي مسار المعلومة الجبائية على المستوى الوطني.

ثالثاً- رقمنة المكلفين :

تعني الرقمنة هنا إنشاء التقييم الجبائي لكل المكلفين بالضريبة و التقييم الجبائي يسمح لكل مكلف بأن يكون له رقم وحيد على المستوى الوطني تحجز فيه معلوماته، ما يميز هذا الشكل من التقييم ويجعله ذو أفضلية نسبية هو بساطته من جهة، ومن جهة أخرى يسمح بإجراء إحصاء مركزي لدى المكلفين، مما يسهل عمل الإدارة ويقلل من تكاليف جمع المعلومات عن طريق الاتصال بالمديريات والمفتشيات الجهوية أو حتى التنقل إلى عين المكان أن تطلب التحقيق في المحاسبة ذلك .²⁶

رابعاً- تنمية قدرات الإطار البشري :

يعتبر الجانب البشري أحد الركائز المهمة في عملية الرقمنة نظراً للدور الذي يلعبه كمحرك للتكنولوجيا، لذا وجب تحضيره وإعطاؤه التكوين المناسب حتى يستطيع التحكم في التكنولوجيا.

في الأخير إن توفير كل هذه العناصر على مستوى إدارة الضرائب من شأنه أن يساهم بدور كبير جداً في العمليات الجبائية بصفة عامة وعمليات الرقابة بصفة خاصة، ذلك لما توفر التكنولوجيا من تسهيلات وضمانات ومصداقية في المعلومات الناتجة عن استعمال النظام التكنولوجي، وإن توفر هذا النظام يمكن أن يساعد الهيئات الرقابية من الوصول إلى الهدف الرئيسي لعملية الرقابة وهو الحد من الغش والتهرب الضريبي.

²⁵ عيسى بولخوخ، الرقابة الجبائية كأداة لمحاربة التهرب والغش الضريبي، رسالة ماجستير(منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة باتنة، موسم 2003، ص9

²⁶ عيسى بولخوخ، مرجع سبق ذكره، ص9

خامسا- التوافق مع البيئة :

هذا يعني أن يكون النظام الجبائي المطبق متوفقا في مبادئه وأساسه مع البيئة التي يطبق فيها وما تتميز به من قيم وأنماط ثقافية واقتصادية وكذا التركيبية النفسية للمجتمع، وعند تحقيق هذا العامل يزيد من قبول فرض النظام الضريبي لدى المكلفين ومن ثم زيادة الوعي والإحساس بتحمل المسؤولية لدى المكلفين في أداء واجباتهم.

سادسا- القدرة على تعبئة وتوظيف الموارد :

وهي قدرة النظام على جعل الضريبة تطبق على كل الفوائد الاقتصادية المتاحة، وكذا قدرة هذا النظام على التوظيف الجيد لهذه الموارد بما يسمح من السيطرة على تسربها وإنفاقها في مواضعها بطريقة رشيدة

المبحث الثاني: الدراسات السابقة حول نظام المعلومات الجبائي والرقابة الجبائية

سنحاول من خلال هذا المبحث إلقاء نظرة تحليلية حول الدراسات المتناولة لهذا الدراسة.

المطلب الأول: الدراسات السابقة لنظام المعلومات الجبائي والرقابة الجبائية :

ستتطرق من خلال هذا المطلب إل بعض الدراسات السابقة ذات الصلة بموضوع البحث، وذلك حسب التسلسل لها من الأقدم إلى الأحدث.

أولا : عبد الرحيم لواج، 2016.

دراسة بعنوان "فعالية الرقابة الجبائية في تقويم التصريحات الجبائية، دراسة حالة مديرية الضرائب لولاية جيجل، رسائل ماجستير، تخصص إدارة مالية، جامعة محمد الصديق بن يحيى- جيجل 2016/2015.

هدفت الدراسة إلى :

التعرف على مختلف أساليب الرقابة الجبائية وتقنياتها المستخدمة من قبل الإدارة الجبائية التي تساهم في الكشف عن عدم صحة المعلومات المتضمنة في تصريحات المكلفين بالضريبة وكذا تشخيص ظاهرة عدم التزام المكلفين بالضريبة بتأدية واجباتهم الضريبية و معرفة أهم الأسباب التي تدفع بالمكلفين إلى تقديم تصريحات جبائية غير صحيحة والتعرف على أهم العوامل التي تحد من فعالية الرقابة الجبائية، وتتركز إشكالية هذه الدراسة في السؤال الجوهري التالي: ما مدى فعالية الرقابة الجبائية في تقويم التصريحات الجبائية ؟، وتم تشخيص فعالية الرقابة الجبائية من خلال الدراسة الميدانية التي تمت بمديرية الضرائب لولاية جيجل وباستخدام مؤشرات التسيير.

متغيرات الدراسة:

- المتغير المستقل: فعالية الرقابة الجبائية
- المتغير التابع: تقويم التصريحات الجبائية

توصلت الدراسة إلى:

أن الرقابة الجبائية تتميز بنقص الفعالية في مكافحة التهرب الضريبي نظرا لعدم تطابق نتائج مؤشرات التسيير المحققة مع النسب المراد الوصول إليها، فرغم تحسن المردودية المالية لعمليات الرقابة والتحقيق المنفذة إلا أنها تبقى بعيدة في فيما يخص تحقيق نسبة مقبولة للنسيج الجبائي، والنتائج المحققة تبقى بعيدة عن الأهداف المسطرة من قبل الإدارة المركزية المحققة تبقى بعيدة عن الأهداف المسطرة من قبل الإدارة المركزية، يبقى التحقيق المحاسبي أهم شكل رقابي و أحسن شكل رقابي من حيث المردودية المالية حيث يمكن الإدارة الجبائية من الكشف عن حالات التهرب الضريبي للمكلفين الخاضعين لهذا النوع من الرقابة. تشهد معدلات التهرب الضريبي ارتفاعا مستمرا و يتضح ذلك جليا من خلال ارتفاع قيمة الحقوق، المسترجعة بفعل عمليات الرقابة والتحقيق التي تباشرها مختلف مصالح مديرية الضرائب.

ثانيا : نور الايمان نوادي، 2016.

دراسة دور نظام المعلومات في تفعيل الرقابة الجبائية دراسة حالة بمركز الضرائب بولاية أم البواقي، مذكرة ماستر، جامعة العربي بن مهيدي 2016.

هدفت الدراسة إلى:

عرض أهم الأجهزة الجبائية القائمة على مراقبة التصريحات الضريبية، كما أبرزت مدى أهمية نظم المعلومات في تفعيل دور الرقابة الجبائية للرفع في التحصيل الجبائي، وأيضا هدفت إلى نشر الوعي الضريبي لدى المكلفين وبيان أهمية الضرائب ودورها في إعادة توزيع الدخل، وكذا سلطت الضوء على الرقابة الجبائية في الجزائر من خلال التطرق إلى إطارها النظري.

متغيرات الدراسة:

- المتغير المستقل: دور نظام المعلومات

- المتغير التابع: تفعيل الرقابة الجبائية

توصلت الدراسة إلى:

ومن النتائج التي توصلت إليها هذه الدراسة الحرص على تطبيق حق الاطلاع والمعينة لمساعدة الأعوان المحققين على كشف التجاوزات التي يقوم بها المكلفون بالضريبة، والاطلاع الدائم على التحديث الجيد في القوانين والتشريعات الجبائية لعدم الوقوع في تجاوزات التي في حقوق المكلفين، وأيضا توصلت إلى أن نظام المعلومات الجبائي من أهم الوسائل التي في يد الإدارة الجبائية لزيادة فعالية الرقابة الجبائية وبالتالي التحصيل الفعال للضريبة، وان التوجه نحو برمجة الإدارة الجبائية يزيد من فعالية أدائها عامة والرقابة الجبائية خاصة.

ثالثا: دراسة بوجابر هشام و بنعيش سليمان، 2017.

دراسة دور نظم المعلومات في تفعيل الرقابة الجبائية دراسة حالة مديرية الضرائب لولاية ادرار مذكرة ماستر، جامعة احمد دراية أدرار- الجزائر، 2017/2016.

هدفت الدراسة إلى:

هدفت هذه الدراسة إلى توضيح مفهوم الرقابة الجبائية وطرق تطبيقها، وكذا ومحاولة معرفة مدى استفادة النظام الجبائي من المعلومات الجبائية، كما أنه كانت إشكالية الدراسة حول ما هو دور نظم المعلومات في تفعيل الرقابة الجبائية؟

متغيرات الدراسة:

- المتغير المستقل: دور نظم المعلومات
- المتغير التابع: تفعيل الرقابة الجبائية

توصلت الدراسة الى:

ومن النتائج المتوصل إليها في هذه الدراسة هي أن نظام المعلومات هو مجموعة من التجهيزات والإجراءات والبرمجيات وقواعد البيانات التي تعمل يدويا أو أليا على جمع المعلومات وتخزينها ومعالجتها ومن ثم بثها للمستفيد بالشكل الملائم وفي الوقت المناسب، وهو يساعد المستخدمين على أداء الوظائف الموكلة لهم خاصة الوظائف إيجاد الحلول لمختلف المشاكل خاصة في محاولة الحد من التهرب والغش الضريبي، وتوصلت أيضا أن نظام المعلومات الجبائي نظام مبني على التصريحات المقدمة من طرف المكلفين، ويوفر المعلومات للمسؤولين على مستوى كل الوحدات التنظيمية، ويسمح بربط مختلف الوظائف (من خلال تنسيق ومزج الموارد المادية والمالية والبشرية لتحويل البيانات والمعطيات الجبائية لمدخلات) والذي يؤدي إلى وصف عمليات المنظمة وذلك من خلال دعم وظائف التخطيط والرقابة والعمليات باعتبارها وظائف مطلوبة على مختلف النشاطات... الخ.

رابعا: خيرالدين شرواطي، 2022

دراسة دور نظام المعلومات الجبائي في تحسين الرقابة الجبائية في الجزائر، دراسة حالة لدى مديرية الضرائب البلدية، تخصص علوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة البليدة 2 (الجزائر)، 2022.

هدفت الدراسة إلى:

هذا المقال سلط الضوء على نظام المعلومات الجبائي المستخدم لدى الإدارة الجبائية ومدى تلبيةه لمتطلبات وظيفة الرقابة الجبائية، وكذا التعرف على أهم المزايا والخصائص التي يقدمها نظام المعلومات الجبائي للإدارة الجبائية والتعرف على مدى تلبية نظام المعلومات الجبائي لحاجيات المحققين الجبائيين.

متغيرات الدراسة:

- المتغير المستقل: دور نظام المعلومات الجبائي
- المتغير التابع: تحسين الرقابة الجبائية في الجزائر

توصلت الدراسة الى:

وقد توصل الباحث إلى أن نظام المعلومات الجبائي " جبايتك " هو نظام معلومات إلكتروني مستحدث يندرج ضمن أنظمة تخطيط الموارد تم تبنيه في سنة 2017 من طرف مديرية كبريات المؤسسات كمديرية تجريبية لهذا النظام ليعمم بعد ذلك على المديرية الضريبية الأخرى، ولا تزال عملية تطبيق النظام على مختلف المديرية الولائية والمراكز الضريبية مستمرة على المستوى الوطني، كما أن عملية تبني نظام " جبايتك " كانت مرتكزة على محور التصريحات الجبائية وكذا محور التحصيل الجبائي مما أحرر تطبيق هذا النظام في ميدان الرقابة الجبائية.

خامسا: لبدازي خولة وعاشوري نور الهدى، 2023،

دراسة أثر تطبيق نظام المعلومات على تفعيل الرقابة الجبائية ، مذكرة ماستر، تخصص مالية مؤسسة، جامعة 08 ماي 1945 قالمة، 2023.

هدفت هذه هدف هذه الدراسة إلى معرفة مدى أثر تطبيق نظام المعلومات على تفعيل الرقابة الجبائية إلى تعميم رقمنة الإدارة الجبائية والمحافظة على امتيازات الخزينة العمومية من جهة وكبح ظاهرة التهرب الضريبي من جهة أخرى كما تساهم في تحسين أداء الأعوان المكلفين بالرقابة الجبائية والحصول على معلومات دقيقة في الوقت المناسب. بعد عرض مختلف المفاهيم الخاصة بمتغيرات إشكالية البحث تم إجراء دراسة ميدانية على مستوى مركز الضرائب لولاية قالمة بشكل عام ومصطلحي الرقابة الجبائية والإعلام الآلي بشكل خاص.

متغيرات الدراسة:

- المتغير المستقل: أثر تطبيق نظام المعلومات

- المتغير التابع: تفعيل الرقابة الجبائية

توصلت الدراسة إلى:

توصل الباحثان إلى أن تطبيق نظام المعلومات في إدارة الضرائب يساهم بشكل كبير في تفعيل آليات الرقابة الجبائية، حيث أن الدراسة الميدانية أثبتت أن مركز الضرائب محل الدراسة لم يصل إلى المستوي المطلوب نظرا إلى نقص الموارد اللوجستية و ضعف سير وتيرة عصنة الإدارة الجبائية محليا.

المطلب الثاني: مناقشة الدراسات السابقة وما يميز الدراسة الحالية

سيتم في هذا المطلب تقييم الدراسات السابقة من خلال تحديد أوجه الشبه والاختلاف بينها، بغية تقييمها ومعرفة موقع الدراسة الحالية منها.

الفرع الأول: مناقشة الدراسات السابقة

اتفقت الدراسات السابقة مع دراستنا الحالية على تسليط الضوء على نظام المعلومات الجبائي وذلك بإبراز (الدور، الأثر المستخدم) عليه وهذا على المتغير التابع التي تختلف مع دراستنا الحالية ماعدا دراسة عبد الرحيم لواج تمثلت في (فعالية الرقابة الجبائية)، وقد تناولت الدراسات السابقة المتغيرات التابعة التالية (في تقويم التصريجات الجبائية، في تفعيل الرقابة الجبائية، في تحسين الرقابة الجبائية في الجزائر)؛

أغلب الدراسات السابقة تمت في بيئة متشابهة على مستوى الجزائر لكن في ولايات مختلفة وعلى مديريات مختلفة شملت (مديرية الضرائب بولاية جيجل، مركز الضرائب بولاية أم البواقي، مديرية الضرائب بولاية أدرار، مديرية الضرائب بولاية بليدة). أما دراستنا أنجزت بمديرية الضرائب الولائية بولاية توقرت؛

اتفقت الدراسات السابقة في عينتها مع دراستنا الحالية حيث أنه تم تطبيق الدراسة الميدانية بدراسة حالة على مستوى مديريات الضرائب الولائية ، إلا أنها اختلفت مع دراستنا من حيث الزمن فكانت دراستنا خلال سنة 2017 إلى 2020؛

وظفت الدراسات السابقة المنهج الوصفي التحليلي وذلك من خلال الاطلاع على الكتب و الدراسات السابقة و الرسائل و البحوث العلمية وغيرها من المراجع ذات الاهتمام بالموضوع، كما أن دراستنا الحالية استخدمت أداة المقابلة مع إطارات المديرية .

الفرع الثاني: ما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة

تكمن أهمية هذه الدراسة في كون معظم الدراسات السابقة تناولت مختلف أساليب الرقابة الجبائية في النظام الجزائري بشكل عام وطرق الرقابة بشكل خاص كما ارتكزت معظم الدراسات إلى دراسة نظام المعلومات الجبائي وأثره في الرقابة الجبائية بينما ركزت دراستنا على اثر نظام المعلومات على تفعيل الرقابة الجبائية ، كما أن معظم الدراسات تمت على مستوى مديريات الضرائب كان قد تم بها الدراسة سابقا بينما دراستنا تمت على مستوى مديرية حديثة النشأة. لدى سوف يخرج هذا البحث عن الإطار الذي تم تناوله في هذه الدراسات، إذ يتبنى البحث محاولة الوصول إلى مساهمة نظام المعلومات الجبائي في تفعيل الرقابة الجبائي في النظام الجزائري، واقتصرت بيئة الدراسة على دراسة حالة لدى مديرية الضرائب الولائية لولاية توقرت .

خلاصة الفصل:

من خلال هذا الفصل تعرفنا على مدى أهمية نظام المعلومات وهو ما ألزم على الإدارة تطويره لمواكبة التطور الحاصل في العالم وذلك من خلال إعطاء توافق النظام مع البيئة الخارجية ومراعاة العلاقة بين قيمة المعلومات وتكلفة الحصول عليها ومدة استخراج المعلومات وتوضيح درجة الدقة في إعداد المعلومات، فمدى تحقيق الإدارة الجبائية لأهدافها مرتبط بقدرتها "نظم المعلومات الجبائي" على توفير وزيادة جودة المعلومات ومدى مصداقيتها مع مراعاة عامل الزمن أي قدرة الإدارة الجبائية لتحويل المدخلات إلى مخرجات لتحقيق الأهداف المسطرة. فالعلاقة بين نظم المعلومات والرقابة الجبائية علاقة طردية كلما ارتفعت جودة المعلومات زادت فرص وصول الرقابة الجبائية لأهدافها.

ومن خلال التطرق إلى الدراسات السابقة في المبحث الثاني وضحنا ما تناولته هذه الدراسات وكذلك تقييمها وإظهار أوجه الشبه والاختلاف وموقع الدراسة الحالية من هذه الدراسات. ولذلك سوف يتم من خلال الفصل الثاني محاولة الوصول إلى حل إشكالية الدراسة من خلال القيام بدراسة حالة لدى مديرية الضرائب الولائية لولاية توقرت.

**الفصل الثاني: دراسة
تطبيقية لنظام
المعلومات الجبائي
والرقابة الجبائية
لمديرية الضرائب
الولائية لولاية توقرت**

تمهيـد :

بعد تطرقنا في الفصل الأول إلى الأدبيات النظرية والتطبيقية لنظام المعلومات الجبائي وكذا أهميته في تفعيل الرقابة الجبائية ، سنحاول تخصيص هذا الفصل لدراسة حالة المتعلقة بالموضوع، وهذا على مستوى مديرية الضرائب الولائية لولاية توقرت ، حيث أن المديرية تعتبر الهيئة الجبائية العليا في الولاية بحيث أن حصرتنا الدراسة لمدة شهر كامل، بمقر المؤسسة بوقرت.

وهذا بهدف متابعة الطرق المتبعة في الرقابة الجبائية تم اختيار مصلحة الرقابة الجبائية لمديرية الضرائب لولاية توقرت وباعتبار مديرية الضرائب الولائية تعد أحد الهياكل الجبائية الرئيسية والمحورية في النظام الجبائي الجزائري بحسب الهيكل التنظيمي الساري المفعول حاليا، وهذا لارتباطه أو اتصالها المباشر بالملكفين الخاضعين ومن هنا فهي تلعب دورا مهما في وضع وتنفيذ كل التشريعات الجبائية المتخذة على مستوى المستويات العليا للنظام الجبائي ومديرية الضرائب لولاية توقرت برغم من حداثة تأسيسها إلا أنها تعتبر عمود من أعمدة النظام الجبائي الجزائري والتي تمارس نشاطها ضمن الحدود الإقليمية للولاية.

لهذا قمنا بتقسيم هذا الفصل إلى مبحثين حيث أن:

. **المبحث الأول:** الطريقة المنهجية المتبعة خلال الدراسة

. **المبحث الثاني:** عرض النتائج ومناقشتها

المبحث الأول: المنهجية المتبعة خلال الدراسة

سنتطرق من خلال هذا المبحث إلى الإجراءات المنهجية المعتمدة في إجراء هذه الدراسة، ذلك عن عرض مختلف الإجراءات التي تم الاعتماد عليها، وتقديم المؤسسة محل الدراسة.

المطلب الأول: الإجراءات المنهجية

سوف نوضح خلال هذا المطلب الإجراءات المنهجية المتبعة من خلال طريقة جمع المعلومات، المنهج والأدوات المستخدمة.

الفرع الأول: طريقة جمع المعلومات

حاولنا في هذا الصدد الوصول إلى مصادر المعلومات والوثائق المتاحة، التي تهتم أساسا بالنظام المعلومات الجبائي على ضوء ما جاء به التشريع والنظام الجزائري باعتبار هذه الخطوة رئيسية بدأت قبل انطلاق البحث واستمرت معه.

- النصوص والتشريعات الواردة في الجريدة الرسمية التي تشمل ما ورد الجبائية؛
- المديرية العامة للضرائب <https://www.mfdgi.gov.dz>
- الدراسات وأبحاث علمية تضم دراسة هذا الموضوع؛
- وثائق ومعلومات مؤسسة محل الدراسة.

الفرع الثاني: الأسلوب المستخدم

لقد اعتمدنا في هذه الدراسة على أسلوب دراسة حالة لدى مديرية الضرائب الولائية لولاية توقرت من خلال عرض طرق وآليات عمل هذه المديرية محل الدراسة وهذا من خلال مصلحة الرقابة الجبائية.

الفرع الثالث: الأدوات المستخدمة

في هذه الدراسة وبناء على الإشكالية المطروحة وما تفرضه من أدوات لمعالجتها قمت بالاستعانة بمجموعة من الأدوات وهي:

أولا: المقابلة

إن هذا العنصر في الدراسة الميدانية يكتسي أهمية بالغة كمصدر هام و خطوة رئيسية للحصول على المعلومات حيث قمت بإجراء أسئلة تم فيه تبادل لفظي بيني وبين رئيس مكتب الرقابة الجبائية محل التبرص بالإضافة إلى التوجيه بمجموعة من الأسئلة المتعلقة بسير الضرائب، ويمكن القول إن هذه المقابلة هدفت من خلالها الحصول على قدر معين من المعلومات.

ثانيا: الملاحظة

خلال قيام بإجراء الدراسة ميدانية في مؤسسة محل التبرص قمنا باستخلاص ملاحظات دقيقة بخصوص طرق وآليات عمل الأعوان والمرؤوسين في المديرية .

المطلب الثاني: تقديم مديرية الضرائب الولائية لولاية توقيت

سوف نقوم في هذا المطلب بعرض عام للمديرية محل الدراسة:

الفرع الأول: التعريف بالمديرية

أ - نبذة تاريخية عن المديرية : تعتبر مديرية الضرائب لولاية توقيت من المصالح الخارجية للمديرية العامة للضرائب ولتابعة تنظيميا لوزارة المالية، وقد تم إحداثها في 25 صفر عام 1430 الموافق ل 21 فبراير سنة 2009 الذي يحدد تنظيم المصالح الخارجية للإدارة الجبائية وصلاحياتها.

تتكون مديرية الضرائب لولاية توقيت من الهياكل التالية:

- ثلاث (03) مديريات فرعية للضرائب؛
 - ستة (06) مفتشيات للضرائب؛
 - اثنان (02) قباضات للضرائب.
- إن كل المصالح المذكورة تتبع إداريا إلى المدير الولائي للضرائب الذي له صفة الأمر بالصرف.

ب - مهام مديرية الضرائب:

النشاط الرئيسي لمديرية الضرائب يتمثل في :

- ضمان المديرية الولائية للضرائب بممارسة السلطة السلمية لمراكز الضرائب والمراكز الجوارية للضرائب؛
 - المصالح وتحقيق الأهداف المحددة لها؛
 - تنظيم جميع العناصر اللازمة لإعداد التقديرات الجبائية؛
 - نشر المعلومات والآراء لفائدة المكلفين بالضريبة.²⁷
- أهداف مديرية الضرائب:

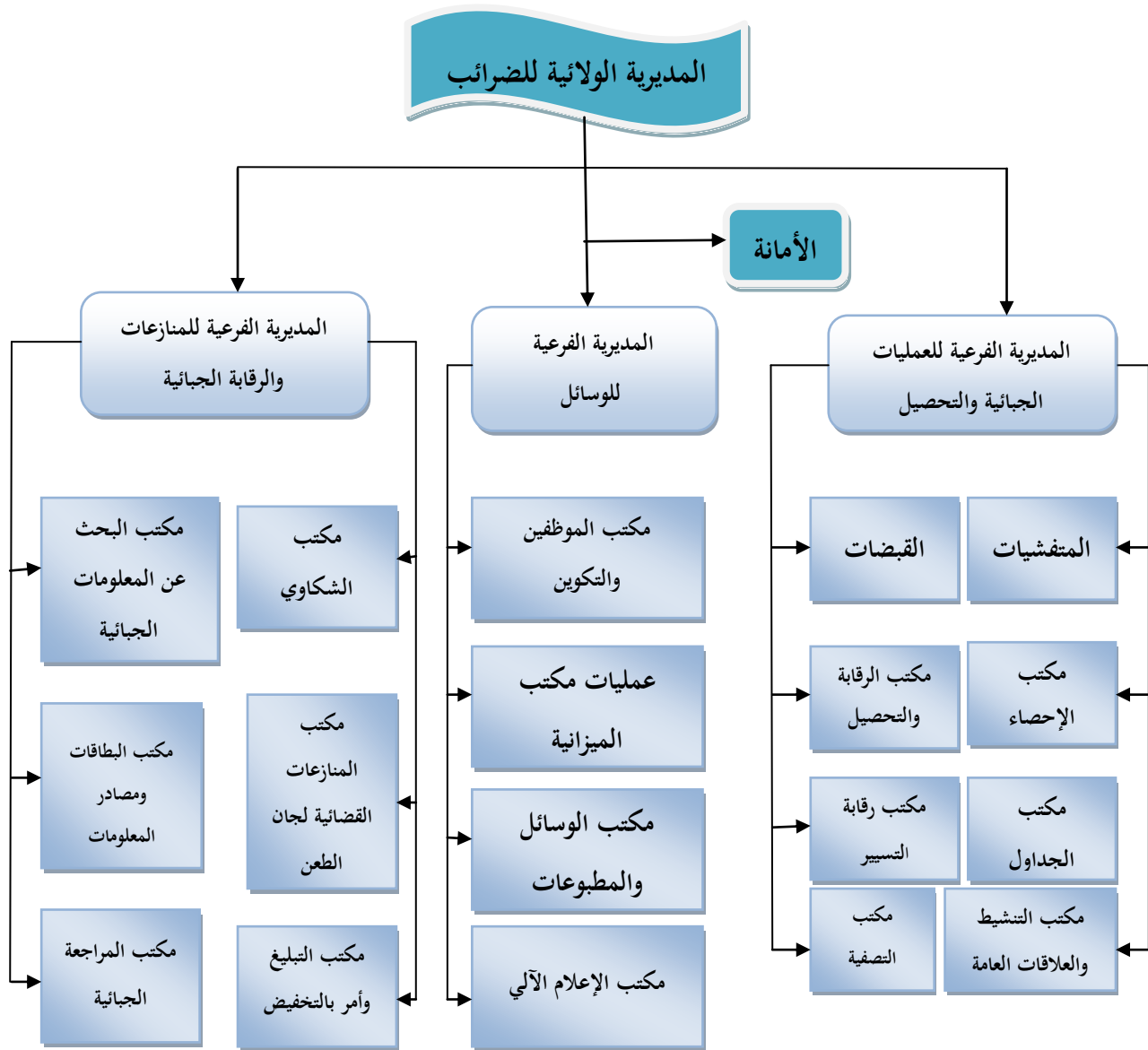
تفرض الضريبة على الأفراد من أجل تحقيق أغراض وأهداف معينة مالية واقتصادية واجتماعية وسياسية وقد تطورت لهذه الأهداف بتطور دور الدولة ويمكن حصرها على النحو التالي:

- **الهدف المالي:** يتمثل الهدف المالي لضريبة في كونها تعتبر من أهم الموارد المالية التي تعتمد عليها الدولة لتغطية نفقاتها العامة؛
- **الهدف الاقتصادي:** ويتمثل في تحقيق الاستقرار عبر الدورة الاقتصادية عن طريق تخفيض الضرائب أثناء فترة الركود والانكماش وزيادتها أثناء فترة التضخم، كما تستخدم الضريبة لتشجيع نشاط وقطاع اقتصادي معين؛
- **الهدف الاجتماعي:** تستخدم الضريبة لإعادة توزيع الدخل الوطني فإجراءات الضريبة تساهم في تحقيق العدالة الاجتماعية وذلك بزيادة القدرة الشرائية لفئات محدودة الدخل وتقليل الهوة هذه الفئات؛
- **الهدف السياسي:** يمح النظام الضريبي لدولة بتحقيق أهداف سياسية معينة مثل تحقيق التوازن الجهوي.

²⁷ مكتب الاستقبال و التوجيه، مديرية الضرائب الولائية لولاية توقيت 2024/03/25، 10:00 (مقابلة شخصية).

الفرع الثاني: الهيكل التنظيمي لمديرية الضرائب الولائية لولاية توفرت

الشكل رقم (1.2): يمثل الهيكل التنظيمي لمديرية الضرائب الولائية لولاية توفرت



المصدر: وثائق المؤسسة، سنة 2024.

الفرع الثالث: شرح الهيكل التنظيمي للمديرية:

إن المديرية الولائية جزءاً لا يتجزأ من الهيكل العام للضرائب فهي القاعدة الأساسية له، فعلى هذا المستوى يتم جمع المعلومات الخاصة بالمكلفين بالضريبة ويتم متابعتهم والسهر على تطبيق القوانين الجبائية حسب التشريع المرسل إليهم من قبل المديرية الجهوية التابعة لها وهي تضطلع بمجموعة من المهام مقسمة حسب التقييم الفرعي للمديرية ومصالحها وتحتوي وفق التشريع على مديريات فرعية ومكاتب تصب في مجملها على السير الحسن للمرفق العمومية ونذكر بعض المهام لكل مديرية فرعية كما يلي:

تنقسم مديرية الضرائب إلى ثلاث (03) نيابات وكل نيابة إلى مكاتب ويرأس كل نيابة نائبة مدير وهي:

1. **نيابة مديرية الوسائل:** وهي من أهم نيابات المديرية حيث تعتبر العمود الفقري الحقيقي للمديرية بكاملها وتعتبر كذلك الشاملة لكل مصالح المديرية في الرابط بين كل مكاتبها خاصة فيما يتعلق بمصالح الموظفين وتسييرهم وتتكون من ثلاث مكاتب:
أ- **مكتب المستخدمين والتكوين:** يقوم بإدارة شؤون المستخدمين ومتابعتهم في حياتهم اليومية ابتداء من تاريخ تنصيبهم إلى نهاية علاقتهم بالعمل، فهو يضم كل موظفي المديرية حيث يقوم بتسييرهم ومتابعة كل الإجراءات المتخذة من ترسيم وترقية وأقدمية ومنح العلاقات والتحويل أو تغيير مكان العمل، وجميع القرارات والمقررات وهو كذلك المسؤول عن تنظيم وضمان كتابة لجان مصلحة المستخدمين، بالإضافة إلى المساهمة في تحضير برامج تحسين مستوى الموظفين ودوراتهم التكوينية، وتشارك في تنظيم الخدمات الاجتماعية للعمال وتنسيق مع المديرية الجهوية فيما يخص عدد العمال ومناصب العمل ويضم ستة عمال.
ب- **مكتب عمليات الميزانية:** يعتبر هذا المكتب القاعدة والركيزة التي تقوم عليها الإدارة وله ارتباط وثيق بمكتب المستخدمين والتكوين فهو يقوم بإعدادات مرتبات الموظفين بناء على قرارات من مكتب المستخدمين بالإضافة إلى الالتزامات والتجهيز والنفقات وسيولتها وتنفيذها على مستوى المديرية الولائية فيما يخص قروض الميزانية ووضع كشف باستهلاك هذه القروض وكذلك يقوم بتحديد العلاقات والمصاريف كمصرف الكهرباء وكل اللوازم الضرورية من أدوات مكتبية ويضم عشرة عمال.
ج- **مكتب الإعلام الآلي:** يهتم هذا المكتب بمتابعة المطبوعات التي تحتاجها المديرية والوثائق المستعملة في مختلف مصالحها (وهو مكتب حديث النشأة).
2. **مكتب الوسائل والمطبوعات:** وهو مكتب له فرعان رئيس ومساعد يقومان بنفس العمل والمهمة، والمكتب له كذلك ميزانية خاصة تتكفل بتغطية حاجيات المديرية وتجهيزها بكل الوسائل اللازمة، وكذلك مكلف بجلب الأثاث ولوازم المكاتب وأدوات التنظيف والصيانة الضرورية لضمان السير الحسن للمديرية وكذا مراقبة دفاتر المسوك على مستوى المفتشيات وقبضات الضرائب الموجودة في الولاية.
3. **مكتب المراجعات الجبائية (التحقيقات):**
يتمثل دوره في ما يلي:
 - متابعة وتنفيذ برنامج المراقبة والمراجعة؛
 - تسجيل المكلفين بالضريبة في مختلف برامج المراقبة؛
 - إعداد الوضعيات الإحصائية والتقارير الدورية التقييمية.
4. **نيابة مديرية الرقابة والعمليات الجبائية:** بمقتضى المرسوم رقم 52 المؤرخ في 12 جويلية 1998 تم إنشاء المديرية الفرعية للرقابة الجبائية في المديرية الولائية للضرائب وتتضمن (04) مكاتب وهي:
 - **مكتب البحث عن المعلومة الجبائية:** ويتكون من رئيس المكتب وأعاون ولجنة البحث ويعمل على شكل فرق للبحث ودوره يتمثل في:

إعداد بطاقة خاصة بالجمعيات والإدارات والأجهزة والمؤسسات والأشخاص الذين من المفروض أن تتوفر لديهم المعلومات التي تهم تأسيس وعاء الضريبة أو تحصيلها؛

- برمجة وساطات لجمع المعلومات مع مفتشي الضرائب للبحث عن المعلومة الإدارية تقدير نشاطات المكتب وعرض الاقتراحات .
- مكتب البطاقات ومقارنة المعلومات : ويتمثل دوره فيما يلي:
 - تسيير البطاقات ومساعدة مفتشيات الوعاء على تأسيس بطاقتها .
 - التكفل بطلبات التعريف الجبائية للمكلفين بالضريبة؛
 - تقديم الآراء والمقترحات التي تهدف إلى تحسين المعلومات واستعمالها؛
 - حفظ رزم العقود بجميع أنواعها وتسليم مستخلصات منها؛
 - تلقي المعلومات المتحصل عليها من المكاتب والمصالح المكلفة بالبحث عن المادة -الخاضعة للضريبة وتصنيفها وتوزيعها بين مفتشيات الضرائب المعنية.

- مكتب التقييمات العقارية : والذي يعمل في شكل فرق، ويكلف بما يلي:

- استلام واستغلال عقود الملكية بالمقابل أو مجانا؛
 - المشاركة في أشغال التحيين للمعايير المرجعية ح
 - متابعة أشغال الخبرة في إطار الطلبات التي تقدمها السلطات العمومية.
- وتشغل المديرية الولائية للضرائب زيادة على ما ذكر مصالح خارجية والمتمثلة في المفتشيات والقباضات والتي هي تحت سلطة المدير الولائي للضرائب وهي كما يلي:

أ- المفتشيات:

❖ مفتشية الضرائب سيدي بوعزيز توقرت؛

❖ مفتشية الضرائب الأمير عبد القادر توقرت؛

❖ مفتشية الضرائب النزلة توقرت؛

❖ مفتشية الضرائب تبسبست؛

❖ مفتشية الضرائب الحجيرة؛

❖ مفتشية الضرائب الطيبات؛

ثانيا. التعريف بالمصلحة المعنية بالدراسة:

نيابة مديرية التحصيل والمنازعات: وهي مكلفة بمراقبة وضعيات التحصيل (تحصيل المنتوجات الجبائية والغرامات ومحجوزات البلدية) وكذلك تنسيق العمليات الجبائية بخدم التنظيم الجاري العمل به إلى قابض الضرائب وذلك في إطار تنفيذ الميزانية، وتقوم على الإشراف والسير الحسن للمكاتب لها.

يتمثل دوره في ما يلي :

- معالجة الاحتجاجات المقدمة برسم المرحلتين الإداريتين للطعن النزاعي أو المرحلة الإعلامية وتبليغ القرارات المتخذة والأمر بصرف الإلغاءات والتخفيضات الممنوحة؛
 - معالجة طلبات استرجاع الدفع المسبق للرسم على القيمة المضافة ؛
- تشكيل ملفات إيداع التظلمات أو طعون الاستئناف والدفاع أمام الهيئات القضائية المختصة عن مصالح الإدارة الجبائية وتتكون المديرية الفرعية من أربعة مكاتب هي:
- مكتب الاحتجاجات؛
 - مكتب لجان الطعن؛
 - مكتب المنازعات القضائية؛
 - مكتب التبليغ والأمر بالصرف.

ثالثا: تعليقي

نلاحظ من خلال الهيكل التنظيمي للمؤسسة إن المستويات التنظيمية صغيرة جدا، مما يسهل عملية الاتصال بين المصالح وتجنب تشويه الرسالة، حيث لا يوجد تعقيد فيما يخص القواعد والأنظمة والإجراءات، الشيء الذي قد يرجع إلى أن حجم المديرية صغير وحادثة النشأة.

المبحث الثاني: عرض نتائج الدراسة

سوف نقوم في هذا المطلب بعرض نتائج من خلال دراسة الحالة التي قمنا بها في مصلحة التحصيل والمنازعات.

المطلب الأول: تشخيص الرقابة الجبائية بمديرية الضرائب الولائية لولاية توقرت

تتحلى الرقابة الجبائية بمديرية الضرائب لولاية توقرت على غرار المديرية الأخرى في أنواع التحقيق الممارسة من طرفها والمتمثلة في التحقيق في المحاسب، التحقيق المعمق في مجمل الوضعية الجبائية الشاملة، وقد تطرقنا إلى تعريفها وشرحها في الفصل الأول حيث سنكتفي بأخذ حالة واحدة عن كل طريقة من طرق الرقابة الجبائية مع العلم أن هذه المعلومات تم معالجتها على مستوى مديرية الضرائب الولائية لولاية توقرت.

الفرع الأول: دراسة حالة وفق التحقيق المحاسبي والجبائي

أولا: التعريف بطبيعة ونوع نشاط المكلف

مديرية الضرائب الولائية لولاية توقرت

إعلان عن التحقيق رقم 511/: م و ض/ م ف رج/ م ت ج/ ف ب 2021 / بتاريخ 18 أكتوبر 2021 السيد: شخص

طبيعي _ مؤسسة أشغال عمومية كبرى + م البناء والكهرباء ودهن المباني 32

ثانيا: المعاينة وتحديد النقائص المتعلقة بالحالة

تبعاً للإشعار بالتحقيق رقم/511 م رج/م ت ج/ف ب 2021 /المحرر في 18 أكتوبر 2021 والمسلم لكم يد بيد يوم 22 أكتوبر 2021 ، و الذي من خلاله أعلمناكم أن مؤسستكم ستكون محل تحقيق محاسبي و جبائي للفترة الممتدة من / 01 / 01 إلى 2020/12/31. (انظر الملحق رقم 01) وبعد إجراء التدخل الأولي يوم 03 نوفمبر 2021:

وبعد التدقيق في الدفاتر والوثائق المحاسبية المقدمة ومقارنتها بالتصريحات الجبائية المودعة، اتضح لنا الملاحظات التالية:

من الناحية المحاسبية:

- 1 -عدم إجراء أية تسجيلات محاسبية في دفترتي الجرد و اليومية العامة من سنة 2001 (سنة بداية النشاط) إلى غاية سنة 2014؛
- 2 -عدم مسك جرد مفصل للمخزونات و هذا مخالفا لأهم شروط تطبيق النظام المحاسبي المالي ؛
- 3 -عدم إدراج كل البيانات الواجب ذكرها في فواتير البيع (الأشغال) خاصة طريقة التسديد و هذا مخالف لأحكام المرسوم التنفيذي رقم 05/468 المتعلق بكيفية تحرير الفاتورة ووصل الاستلام ؛
- 4 -عدم تطبيق الامتلاك على جزء من التثبيات المكتسبة من طرف المؤسسة وهذا ما يؤثر على الصورة الحقيقية لأصول هذه الأخيرة (حتى و إن كانت هذه الأصول مشتتة قديمة)؛
- 5 -الإبقاء على مبلغ التثبيات المتنازل عليها خلال 2014 ، في أصول الشركة (سيارة نفعية هيونداي) .

من الناحية الجبائية:

- 1 - الإبقاء على مبلغ ظاهر في حساب الزبائن منذ سنة 2012 دون تقديم ما يثبت سعيكم لتحصيل هذا الدين خاصة وانه يرتبط بحقوق الخزينة الواجبة الدفع (رق م + ر ن م) وهو ما أدى إلى اعتباره مقبوض خلال سنة 2020؛
- 2 -حسم الرسم على القيمة المضافة الظاهر في فاتورة المورد EURL XXXX رقم 18/40 خلال شهر أكتوبر 2018 ، رغم أنها مسددة عن طريق الصندوق و هو مخالف لأحكام المادة 30 من قانون الرسوم على رقم الأعمال ولهذا سيتم دمجها ؛
- 3 -اعتباركم لإعانة مديرية التشغيل للعمال في إطار عقود الإدماج المهني كديون على العمال في حين أنها تشكل إعانة تقييد في المداخل الاستثنائية للمؤسسة و هذا خلال كل السنوات المعنية بالتحقيق؛
- 4 -عدم تسديد حقوق الرسم على النشاط المهني على رقم الأعمال المحقق خارج المقر خلال السنوات 2019 و 2020؛
- 5 -التأخير في التصريح برقم الأعمال المقبوض ودفع الحقوق المستحقة خلال شهري أبريل و أوت 2019 وهو ما ينتج عنه تطبيق غرامات جبائية ؛

6 -تقديمكم لفواتير شراء محررة من طرف المورد : سليم ب - تاجر جملة لمواد البناء شعبة الرصاص-العلمة - لإثبات شراء مواد بناء (اسمنت + رمل + لوازم دهن) تفوق بكثير المواد المستعملة والظاهرة في الفواتير و الكشف الكمية للأشغال المنجزة خلال سنة 2019 ، علما أن مخزون المواد واللوازم في 2019/12/31 معدوم حسب محاسبتكم وعليه تقرر قبول جزء منها فقط ورفض الباقي ودمج البضاعة المستهلكة والرسم على القيمة المضافة الظاهر بها ؛

7 -تم تطبيقكم للمعدل المخفض بالنسبة للأشغال من الباطن خلال سنة 2018 ، وهذا بالرغم من أنكم تخضعون للمعدل العادي، لذلك سيتم تسويتكم في هذا الشأن؛

لكن وبالرغم من الملاحظات السابقة الذكر فان محاسبتكم تبقى مقبولة و الطريقة المتبعة في تحديد الأسس الخاضعة للضرائب و الرسوم هي الطريقة التحاورية و هي على النحو التالي

:

أولا : تحديد رقم الأعمال

1.تحديد رقم الأعمال المفوتر (المنجز)

تم تحديد رقم الأعمال المنجز بالاعتماد على فواتير ووضعيات الأشغال المقدمة من طرفكم ، حيث تقرر الاحتفاظ برقم الأعمال المصرح من طرفكم خلال جميع السنوات المعنية بالتحقيق.

2.تحديد رقم الأعمال المحصل(المقبوض)

1 -لسنوات 2017-2018-2019:

تم تحديد رقم الأعمال المقبوض بالاعتماد على المبالغ الظاهرة في الجانب الدائن لحسابكم البنكي المفتوح لدى وكالة توقرت البنك الوطني الجزائري بالإضافة إلى المبالغ المقبوضة عن طريق الصندوق حيث تقرر الاحتفاظ برقم الأعمال المصرح خلال هذه السنوات.

سنة 2020:

بالإضافة إلى رقم الأعمال المصرح والظاهر في الصندوق و الحساب البنكي تم اعتبار المبلغ المقيد في حساب الزبائن منذ سنة 2012 والمقدر ب 1.029.450.00 دج محصل خلال 2020 .

ثانيا: تحديد الربح

تم تحديد الربح المحقق بالاعتماد على الربح المصرح مع دمج الأعباء غير القابلة للخصم و كذا إضافة المداخل الأخرى و المتمثلة في إعانة مديرية التشغيل الخاصة بالعمال في إطار عقود الإدماج المهني.

ثالثا: تحديد الدخل

جدول(1.2): تحديد الدخل

رقم الفاتورة	التاريخ	المورد	المبلغ بكل الرسوم	مبلغ الرسم على القيمة المضافة	شهر الحسم	مبلغ الدمج
39	2018/05/04	EURL XXXX	150.000.23	23.949.62	2018/10/20	فاتورة مسددة نقدا ومبلغها يفوق 100.000 دج
مجموع الرسوم المدمجة سنة 2018			23.949.62			

المصدر: ملف التدقيق في محاسبة المكلف، مكتب التحصيل والمنازعات، مديرية الضرائب ولاية توقرت، سنة 2024
تم تحديد الدخل المحقق بالاعتماد على الربح المحقق مع تخفيض اشتراكات الصندوق الوطني للتأمينات الاجتماعية لغير
الأجراء (CASNO) خلال سنتي 2019 و 2020.

رابعا: الرسم على القيمة المضافة المحسوم على المشتريات والخدمات: سيتم دمج الرسوم المحسومة على المشتريات والخدمات
بطريقة مخالفة للقانون وهذا حسب الجدول التالي

خامسا: حقوق الطابع: سيتم مطالبكم بحقوق الطابع المتعلقة بفواتير الأشغال المحصلة عن طريق الصندوق (نقدا) وهذا طبقا لنص
المادة 100 من قانون الطابع.

سادسا: الضريبة على الدخل الإجمالي صنف المرتبات و الأجور:

بعد التدقيق في دفتر الأجور والتصريحات السنوية الخاصة بالمرتبات و الأجور صنف ج 29 اتضح عدم وجود أية تسوية
تذكر في مجال الضريبة على الدخل صنف مرتبات و أجور.
وعليه ومما سبق ذكره فان وضعيتكم الجبائية للسنوات 2017، 2018، 2019 و 2020 تكون على النحو التالي:

● جدول تحديد رقم الأعمال المنجز (المفوتر):

جدول(2.2): تحديد رقم الأعمال المنجز

السنة / التعيين	2017	2018	2019	2020
رقم الأعمال المنجز المحقق	5.005.162.00	2.154.303.00	8.289.791.00	2.602.435.00
رقم الأعمال المنجز المصرح	5.005.162.00	2.154.303.00	8.289.791.00	2.602.435.00
الزيادات	لاشيئ	لاشيئ	لاشيئ	لاشيئ

المصدر: ملف التدقيق في محاسبة المكلف، مكتب التحصيل والمنازعات، مديرية الضرائب ولاية توقرت، سنة 2024

جدول تحديد رقم الأعمال المقبوض (المحصل)

جدول(3.2): جدول تحديد رقم الأعمال المقبوض

المبلغ خارج الرسم	معدل الرسم	المبلغ المقبوض بكل الرسوم	الحساب المدين	التاريخ	تسمية العملية
827.924.05	%17	968.671.14	BNA	2017/05/28	وضعية أعمال رقم 01 (النزلة)
827.924.05	%17	968.671.14	"	2017/06/06	وضعية أعمال رقم 02 (النزلة)
825.551.89	%17	968.671.14	"	2017/09/10	وضعية أعمال رقم 03 (النزلة)
1.709.401.70	%17	2.000.000.00	"	2017/11/20	ف 03/15 لصالح مؤسسة شيبوب
683.760.68	%17	800.000.00	الصندوق	2017/12/18	ف 02/20 لصالح مؤسسة شيبوب
4.874.562.37	رقم الأعمال المقبوض المحقق				
4.874.562.37	رقم الأعمال المقبوض المصرح وفق ج50				

المصدر: ملف التدقيق في محاسبة المكلف، مكتب التحصيل والمنازعات، مديرية الضرائب ولاية توقرت، سنة 2024

سنة 2018:

جدول(4.2): جدول تحديد رقم الأعمال المقبوض

المبلغ خارج الرسم	معدل الرسم	المبلغ المقبوض بكل الرسوم	الحساب المدين	التاريخ	تسمية العملية
130.600.00	17%	152.802.00	BNA	2018/01/07	مشروع 2017 TF النزلة
168.067.22	19%	200.000.00	"	2018/09/17	2018/03 أشغال من
177.832.77	19%	211.621.00	"	2018/10/28	الباطن لصالح شركة سمير وإخوانه
1.500.000.00	19%	1.605.000.00	"	2018/10/05	ف 18/01 وضعية أعمال (النزلة) تعبيد الطرق
1.976.499.19	رقم الأعمال المقبوض المحقق				
1.976.499.19	رقم الأعمال المقبوض المصرح وفق ج50				

المصدر: ملف التدقيق في محاسبة المكلف، مكتب التحصيل والمنازعات، مديرية الضرائب ولاية توقرت، سنة 2024

سنة 2019:

جدول (5.2): جدول تحديد رقم الأعمال المقبوض

المبلغ خارج الرسم	معدل الرسم	المبلغ المقبوض بكل الرسوم	الحساب المدين	التاريخ	تسمية العملية
361.720.00	%19	430.446.80	BNA	2019/01/18	وضعية أشغال أولية صيانة مدرسة ابتدائية
418.588.00	%19	498.119.72	"	2019/03/06	ف 01/07 أشغال من الباطن لصالح السعيد - توفرت
308.403.38	%19	367.000.00	"	2019/03/30	ف 03/12 أشغال من الباطن لصالح مؤسسة جفل
360.300.00	%19	428.757.00	الصندوق	2019/08/01	وضعية مدرسة جيلاني كينة أشغال اولية نهائية ترميم
364.817.50	%19	434.132.83	الصندوق	2019/09/06	وضعية أشغال اولية نهائية ترميم بلدية توفرت
257.230.00	%19	306.103.70	BNA	2019/10/05	أشغال اولية نهائية تهيئة مقر بلدية
204.300.00	%19	243.200.30	"	2019/11/01	04/20 أشغال من الباطن لصالح مؤسسة عبيد
1.186.515.00	%19	1.411.952.85	"	2019/11/30	ف 5/18 أشغال من الباطن لصالح مؤسسة جفل
1.941.442.50	%19	2.310.316.88	"	2019/12/25	03/15 أشغال من الباطن لصالح مؤسسة شيبوب
5.403.386.36					رقم الأعمال المقبوض المحقق
5.403.386.36					رقم الأعمال المقبوض المصرح وفق ج50

المصدر: ملف التدقيق في محاسبة المكلف، مكتب التحصيل والمنازعات، مديرية الضرائب ولاية توفرت، سنة 2024

سنة 2020

جدول(6.2): جدول تحديد رقم الأعمال المقبوض

تسمية العملية	التاريخ	الحساب المدين	المبلغ المقبوض بكل الرسوم	معدل الرسم	المبلغ خارج الرسم
ف 5/18 أشغال من الباطن لصالح مؤسسة جفل	2020/01/15	BNA	3.801.822.41	19%	3.194.808.74
ف 03/15 لصالح مؤسسة شيبوب	2020/11/05	"	146.292.65	19%	122.935.00
انجاز شبكة الغاز الداخلية بمدرسة جيلاني كينة	2020/11/20	"	2.649.722.43	19%	2.226.657.50
04/20 أشغال من الباطن لصالح مؤسسة عبيد	2020/12/28	"	1.029.450.00	19%	879.871.79
رقم الأعمال المقبوض المحقق					6.524.273.03
رقم الأعمال المقبوض المصرح وفق ج50					5.544.402.00
الزيادات					879.871.03

المصدر: ملف التدقيق في محاسبة المكلف، مكتب التحصيل والمنازعات، مديرية الضرائب ولاية توقرت، سنة 2024

جدول تحديد الربح:

جدول(7.2): جدول تحديد الربح

التعيين / السنة	2017	2018	2019	2020
الربح الجبائي المصرح	125.607.00	2.508.00	601.118.00	212.289.00
الزيادات في رقم الأعمال المفوتر	لا شيء	لا شيء	لا شيء	لا شيء
إيرادات أخرى	144.000.00	20.707.00	36.000.00	36.000.00
الأعباء المدمجة: الفواتير المرفوضة لعدم استعمال المشتريات	/	/	398.259.00	/
الربح المحقق	269.607.00	23.215.00	1.035.377.00	248.289.00
الربح المصرح	125.607.00	2.508.00	601.118.00	212.289.00
الزيادات	144.000.00	20.707.00	434.259.00	36.000.00

المصدر: ملف التدقيق في محاسبة المكلف، مكتب التحصيل والمنازعات، مديرية الضرائب ولاية توقرت، سنة 2024

ملاحظة: فيما يلي جدول يوضح الفواتير المرفوضة:

جدول(8.2): جدول الفواتير المرفوضة

رقم الفاتورة	التاريخ	الموارد	مبلغ الشراء خارج الرسم	مبلغ الرسم على القيمة المضافة	شراء الحسم	سبب الرفض
81	2019/07/07	خودير -	59.999.76	59.999.76	2020/02	المشتريات تفوق
82	2019/07/07	ت ق	59.999.76	59.999.76	2020/02	بكثير المواد واللوازم
83	2019/07/07		59.999.76	59.999.76	2020/02	المستعملة في
87	2019/07/08		59.999.76	59.999.76	2020/02	الأشغال المنجزة
89	2019/07/10	زقير	75.000.00	75.000.00	2020/02	
90	2019/08/11	العلمة	83.260.00	83.260.00	2020/02	
مجموع المشتريات المدمجة 2019			398.259.04	/		
مجموع الرسوم المدمجة سنة 2020			/	75.669.20		

المصدر: ملف التدقيق في محاسبة المكلف، مكتب التحصيل والمنازعات، مديرية الضرائب ولاية توقرت، سنة 2024

ومما سبق ذكره فان أسس الضرائب والرسوم 2017، 2018، 2019 و 2020 تكون على حسب الجداول التالية:

01. تحديد الرسم على النشاط المهني (TAP)

طبقا لنص مواد 221 - 217 مكرر و 222 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم مماثلة.

جدول(9.2): جدول تحديد الرسم على النشاط المهني

2020		2019	2018	2017	السنوات
دون تخفيض	بالتخفيض 25%				
879.871.00	3.317.743.00	2.454.216.00	1.845.500.00	لاشيئ	رقم الأعمال المقبوض المحقق
لاشيئ	لاشيئ	2.454.216.00	1.985.500.00	لاشيئ	رقم الأعمال المقبوض المصرح به وفق ج50
879.871.00	3.317.743.00	لاشيئ	9000-	/	الزيادات

المصدر: ملف التدقيق في محاسبة المكلف، مكتب التحصيل والمنازعات، مديرية الضرائب ولاية توقرت، سنة 2024

بلدية تبسبست

جدول(10.2): جدول تحديد الرسم على النشاط المهني

السنوات	2019	2020
رقم الأعمال المقبوض المحقق	1.402.355.00	2.226.657.00
رقم الأعمال المقبوض المصرح وفق ج50	لاشيئ	لاشيئ
الزيادات	1.402.355.00	2.226.657.00

المصدر: ملف التدقيق في محاسبة المكلف، مكتب التحصيل والمنازعات، مديرية الضرائب ولاية توقرت، سنة 2024

بلدية الزاوية

جدول(11.2): جدول تحديد الرسم على النشاط المهني

السنوات	2017	2018	2019
رقم الأعمال المقبوض المحقق	3.222.321.00	67.100.00	1.546.815.00
رقم الأعمال المقبوض المصرح وفق ج50	3.222.321.00	67.100.00	لاشيئ
الزيادات	لاشيئ	لاشيئ	1.546.815.00

المصدر: ملف التدقيق في محاسبة المكلف، مكتب التحصيل والمنازعات، مديرية الضرائب ولاية توقرت، سنة 2024

بلدية الطيبات.

جدول(12.2): جدول تحديد الرسم على النشاط المهني

السنوات	2019	2020
رقم الاعمال المقبوض المحقق	824.317.00	63.500.00
رقم الأعمال المقبوض المصرح وفق ج50	824.317.00	63.500.00
الزيادات	لاشيئ	لاشيئ

المصدر: ملف التدقيق في محاسبة المكلف، مكتب التحصيل والمنازعات، مديرية الضرائب ولاية توقرت، سنة 2024

ملاحظة: طبقا لنص المادة 222 من قانون الضرائب المباشرة فان مقاولات الأشغال العمومية و البناء تستفيد من تخفيض قدره 25 % من الأسس الخاضعة للرسم على النشاط المهني.

جدول(13.2): جدول تحديد الرسم على النشاط المهني

2020		2019	2018		2017	السنة التعيين
خاضع 19%	خاضع 17%		خاضع للمعدل العادي	خاضع للمعدل المخفض		
5.544.402.00	879.871.00	5.403.387.00	476.500.00	19% 1.500.000.00	4.874.562.00	رقم الأعمال المقبوض المحقق
5.544.402.00		5.403.387.00	130.600.00 -17% 345.900.00 -19%	7% 1.500.000.00	4.874.562.00	رقم الأعمال المقبوض المصرح ج50
879.871.00		لاشيئ	لاشيئ	لاشيئ	لاشيئ	الزيادات

المصدر: ملف التدقيق في محاسبة المكلف، مكتب التحصيل والمنازعات، مديرية الضرائب ولاية توقرت، سنة 2024

سنة 2018:

الأشغال الخاضعة للمعدل المخفض الخاص بالرسم على القيمة المضافة تتمثل في تهيئة أو بيع السكنات الاجتماعية ولا تشمل الأشغال من الباطن طبقا للمادة - 23 : ف 5 من قانون الرسوم على رقم الأعمال.

تم إخضاعكم للمعدل العادي للرسم على القيمة المضافة على الفاتورة رقم / 01 2018 لأنها محررة خلال شهر جانفي 2018 أي أنها تخضع لمعدل 19%

سنة 2020: الزيادات تمثل رقم الأعمال الناتج عن مبلغ ظاهر في حساب الزبائن من سنة 2012 وهو خاص بالزبون : ايوب عريبي حسب تصريحكم ، حيث تم اعتبار هذا المبلغ مقبوض نظرا لطول المدة و عدم اتخاذكم لأي إجراء قصد تحصيله.

02.تحديد أسس الضريبة على الدخل الإجمالي(IRG):

طبقا لنص المواد 104 - 03 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم مماثلة

جدول(14.2): تحديد أسس الضريبة على الدخل الإجمالي

2020	2019	2018	2017	السنة التعيين
248.289.00	1.035.377.00	23.215.00	269.607.00	الربح المحقق
212.289.00	601.118.00	2.508.00	125.607.00	الربح المصرح
46.764.00	65.000.00	/	/	تخفيض اشتراكات CASNOS
201.525.00	970.377.00	23.215.00	269.607.00	الدخل المحقق
165.525.00	536.118.00	2.508.00	125.607.00	الدخل المصرح
36.000.00	434.259.00	20.707.00	144.000.00	الزيادات

المصدر: ملف التدقيق في محاسبة المكلف، مكتب التحصيل والمنازعات، مديرية الضرائب ولاية توقرت، سنة 2024

تحديد أسس وحقوق الطابع: طبقا لنص المادة 100 و 106 من قانون الطابع

جدول(15.2): تحديد أسس وحقوق الطابع

2019	2018	2017	السنة التعيين
ف رقم: 2019/08 ف رقم: 2020/03	ف رقم: 2018/03	ف رقم: 2017/01	الفواتير المسددة نقدا
3.801.822.00 146.292.00	367.000.00	800.000.00	مبلغ الفاتورة بكل الرسوم
3.948.114.00	367.000.00	800.000.00	الأسس المحققة الخاضعة
لاشيئ	لاشيئ	لاشيئ	الأسس المصرحة
3.948.114.00	367.000.00	800.000.00	الزيادات

المصدر: ملف التدقيق في محاسبة المكلف، مكتب التحصيل والمنازعات، مديرية الضرائب ولاية توقرت، سنة 2024

جداول تحديد الحقوق و الغرامات

1 - جدول تحديد حقوق وغرامات الرسم على النشاط المهني:

جدول(16.2): تحديد حقوق وغرامات الرسم على النشاط المهني

2020	السنة التعيين
67.363.00	الحقوق المستحقة
لاشيئ	الحقوق المسددة

67.363.00	الحقوق المغلفة
10.104.00	غرامات الوعاء
6.736.00	غرامات عدم الدفع التلقائي
84.203.00	مجموع الحقوق والغرامات

المصدر: ملف التدقيق في محاسبة المكلف، مكتب التحصيل والمنازعات، مديرية الضرائب ولاية توقرت، سنة 2024

بلدية تبسبست

جدول(17.2): تحديد حقوق وغرامات الرسم على النشاط المهني

التعيين	السنة	2019	2020
الحقوق المستحقة		21.035.00	33.399.00
الحقوق المسددة		لاشيئ	لاشيئ
الحقوق المغلفة		21.035.00	33.399.00
غرامات الوعاء		2.103.00	33.399.00
غرامات عدم الدفع التلقائي		2.103.00	33.399.00
مجموع الحقوق والغرامات		25.241.00	40.077.00

المصدر: ملف التدقيق في محاسبة المكلف، مكتب التحصيل والمنازعات، مديرية الضرائب ولاية توقرت، سنة 2024

بلدية توقرت

جدول(18.2): تحديد حقوق وغرامات الرسم على النشاط المهني

التعيين	السنة	2020
الحقوق المستحقة		23.202.00
الحقوق المسددة		لاشيئ
الحقوق المغلفة		23.202.00
غرامات الوعاء		23.202.00
غرامات عدم الدفع التلقائي		23.202.00
مجموع الحقوق والغرامات		27.842.00

المصدر: ملف التدقيق في محاسبة المكلف، مكتب التحصيل والمنازعات، مديرية الضرائب ولاية توقرت، سنة 2024

2- جدول تحديد حقوق الرسوم على القيمة المضافة (TVA):

جدول (19.2): تحديد حقوق الرسم على القيمة المضافة

التعيين	السنة	2018	2019	2020
الحقوق المستحقة		372.923.00	/	1.203.014.00
الحقوق المسددة		192.923.00	/	1.053.437.00
الحقوق المغلفة		180.000.00	/	149.577.00
الرسوم المدمجة		23.949.00	/	75.669.00
إجمالي الحقوق المغلفة		203.949.00	/	225.246.00
غرامات الوعاء		50.987.00	/	56.311.00
غرامات عدم الدفع التلقائي		/	13.240.00	/
مجموع الحقوق والغرامات		254.936.00	13.240.00	281.557.00

المصدر: ملف التدقيق في محاسبة المكلف، مكتب التحصيل والمنازعات، مديرية الضرائب ولاية توقرت، سنة 2024

ملاحظة: غرامة الدفع المتأخر لحقوق الرسم على القيمة المضافة تم حسابها كما يلي سنة 2019 شهر أبريل رقم الأعمال المقبوض

خارج الرسم $71.159.00 = 418.588.00 \times 17\%$ دج التصريح خلال شهر ماي النسبة المطبقة = 10 %

7.115.00 دج شهر أوت و الأعمال المقبوض خارج الرسم.

$6.125.00 = 360.300.00 \times 17\% \times 10 = 61.251\%$ (مدة التأخر شهر واحد)

3- جدول تحديد حقوق الضريبة على الدخل الإجمالي

جدول (20.2): تحديد حقوق الضريبة على الدخل

التعيين	السنة	2017	2018	2019	2020
الحقوق المستحقة		29.921.00	10.000.00	231.101.00	16.305.00
الحقوق المسددة		10.000.00	10.000.00	100.835.00	10.000.00
الحقوق المغلفة		19.921.00	لا شيء	130.266.00	6.305.00
غرامات الوعاء		1.992.00	/	19.539.00	630.00
مجموع الحقوق والغرامات		21.913.00	/	149.805.00	6.935.00

المصدر: ملف التدقيق في محاسبة المكلف، مكتب التحصيل والمنازعات، مديرية الضرائب ولاية توقرت، سنة 2024

3- جدول تحديد حقوق وغرامات الطابع

جدول(21.2): تحديد حقوق وغرامات الطابع

السنة	2017	2018	2019
التعيين			
الحقوق المستحقة	2.500.00	2.500.00	3.963.00
الحقوق المسددة	لاشيئ	لاشيئ	لاشيئ
الحقوق المغلفة	2.500.00	2.500.00	3.963.00
غرامات الوعاء	500.00	500.00	1.000.00
مجموع الحقوق والغرامات	3.000.00	3.000.00	4.963.00

المصدر: ملف التدقيق في محاسبة المكلف، مكتب التحصيل والمنازعات، مديرية الضرائب ولاية توقرت، سنة 2024

ملاحظة: الحد الأدنى لغرامة عدم تسديد حقوق الطابع هو 500.00 دج طبقا لنص المادة 106 من قانون الطابع.

الجدول العام للحقوق والغرامات

جدول(22.2): جدول العام للحقوق والغرامات

التعيين	الحقوق	الغرامات	مجموع الحقوق والغرامات
الرسوم والضرائب			
الضريبة على الدخل الإجمالي	156.492.00	22.161.00	178.653.00
الرسم على النشاط المهني	144.999.00	32.364.00	177.363.00
الرسم على القيمة المضافة	429.195.00	120.538.00	549.733.00
حقوق الطابع	8.963.00	2.000.00	10.963.00
مجموع الحقوق والغرامات	739.649.00	177.063.00	916.712.00

المصدر: ملف التدقيق في محاسبة المكلف، مكتب التحصيل والمنازعات، مديرية الضرائب ولاية توقرت، سنة 2024

ملاحظة هامة: لديكم إمكانية طلب التحكيم من المدير الولائي للضرائب في المسائل المتعلقة بالوقائع والقانون طبقا لنص المادة 20 الفقرة 06 من قانون الإجراءات الجبائية.

المطلب الثاني: دراسة حالة وفق التحقيق المصوب في المحاسبة

الفرع الأول: التعريف بطبيعة نشاط المكلف

إعلان عن إجراء تحقيق رقم/ 420 : م و ض / م / ف ر ج / م ت ج / ف ب / 2019 المخر بتاريخ 20

جويلية 2019 إن طبيعة نشاط المكلف يتمثل أساسا في إنجاز مشاريع المقاولات و المتمثلة أساسا في بناء السكنات ذات الطابع الاجتماعي، و بالتالي فإن المصاريف القابلة للخصم تتمثل في المشتريات المتعلقة بهذا النشاط و ضرائب الاستغلال المستحقة بالإضافة إلى مخصصات الإهلاك، زد على ذلك المصاريف الأخرى.

من خلال فحص الوثائق المحاسبية و الفاتورات و كذا التصريحات المكتتبه تبين وجود إغفالات متعلقة بسنة التحقيق 2017 ، تتعلق رفض فاتورة شراء إسمنت لوجود خلل في جانبها الشكلي على النحو التالي:

الجدول رقم (23.2): الفاتورات المرفوضة على أساس التحقيق المصوب في المحاسبة

المشتريات	المجموع	الرسم	ثمن الشراء	تاريخ الفاتورة	رقم الفاتورة
حديد	1.500.462	500.212	1.000.250	ي/ش/2017	ن أ
إسمنت	2.830.907	505.422	2.325.485	ي/ش/2017	ن ب
إسمنت	2.840.166	840.314	1.000.852	ي/ش/2017	ن ج
خردوات	206.337	243.212	963.124	ي/ش/2017	ن ح
حديد	1.152.451	851.210	1.301.240	ي/ش/2017	ن ك
	8.528.325	1.939.372	5.589.952		المجموع

المصدر: من إعداد الطالبان بالاعتماد على الوثائق المحاسبية وتصيحات المكلفين لسنة 2017

إن الفواتير المرفوضة شكلا ينتج عنها تضخيم في أرصدة الرسم على القيمة المضافة المطلوب التي يمكن للمكلف حسمها، ما يفسر محاولة القيام بإغفالات يمكن أن تؤدي إلى فقدان مبالغ مستحقة للخزينة العمومية. بعد تتبع عمليات الحسم التي قام بها المكلف خلال سنة 2017 لدى المصالح الجبائية المختصة إقليميا تبين وجود أخطاء في الحسومات كما يظهرها الجدول التالي:

الجدول رقم(24.2): حسومات تتضمن أخطاء خلال سنة 2017

المشتريات	الفرق	المبلغ المحسوم	TTC	TVA	HT	التاريخ	الرقم
زفت	163.600	375.961	1.547.461	212.361	1.186.249	ي/ش/2017	ب أ
خردوات	16.854	109.156	635.258	92.302	956.542	ي/ش/2017	ب ب
طلاء	115.659	268.000	1.465.048	152.341	124.896	ي/ش/2017	ب ج
	295.513	753.117	3.270.145	457.004	2.266.688		المجموع

المصدر: من إعداد الطالبان بالاعتماد على الوثائق المحاسبية وتصيحات المكلفين لسنة 2017

إن قيام المكلف بحسومات غير منتظمة و مبالغ فيها يعكس مدى التعامل العشوائي مع حقوق الخزينة العمومية و فقداها لمبالغ ضخمة نظرا لكثرة المتهربين و المتحايلين، كما أن التعامل العشوائي بالفواتير من شأنه أن يفعل أكثر السوق الموازي (السوق الموازية) مما سينتج عنه الكثير من الآثار السلبية على الاقتصاد الوطني، و بالتالي تظهر أهداف المشرع و القائمين على الشأن الجبائي من استحداث التحقيق المصوب في المحاسبة كآلية لتدعيم الرقابة الجبائية و حماية الاقتصاد.

الفرع الثاني: نتائج التحقيق المصوب في المحاسبة الخاص بالرسم على القيمة المضافة :

تتمثل نتائج التحقيق المصوب في المحاسبة بخصوص الرسم على القيمة المضافة فيما يلي:

الرسم على المشتريات:

الجدول (25.2): وضعية الرسم على القيمة المضافة بعد إجراء التحقيق المصوب في المحاسبة.

السنوات	2017	2018
البيان		
الرسم المستخرج	579.534	1.953.154
الرسم المصرح به	2.986.247	1.953.154
الفرق (محسوم واجب الاسترجاع)	1.452.668	0
الرسم القابل للخصم	0	0

المصدر: من إعداد الطالبان بالاعتماد على الوثائق المحاسبية وتصريحات المكلفين لسنة 2017 و2018

إبلاغ المكلف بنتيجة التحقيق:

بموجب المادة 20 مكرر 1 في فقرتها الخامسة من قانون الإجراءات الجبائية فإن المكلف بالضريبة يملك أجل 30 يوما

لإرسال ملاحظاته أو قبوله، ابتداء من تاريخ تسليم الإشعار بإعادة التقويم. (انظر الملحق رقم 03)

أما في حالة عدم إبداء أي تعارض أو ملاحظات مرفقة بأدلة إثبات بخصوص نتائج التحقيق المصوب في الرسم (TVA) خلال هذه الفترة المحدد قانونا بثلاثين يوما، ستصبح هذه التقويمات نهائية و يبلغ المكلف بها من خلال التبليغ النهائي، و في حالة تقديم المكلف لتعرض مرفق بأدلة إثبات و عدم اقتناع المراجعين بها بإمكانه طلب التحكيم الجبائي في لجنة يرأسها المدير الولائي الضرائب لمناقشة التقويمات و كذا اعتراضات المكلف مرفقة بالأدلة و البراهين، و الخروج بتقويم و نتائج نهائية عن عملية التحقيق المصوب، و في حالة رضا المكلف لا يبقى أمامه سوى الانتقال إلى إجراء آخر يتمثل في المنازعات الجبائية بإجراءاتها المحدد في قانون الإجراءات الجبائية.

الفرع الثالث: النتيجة:

بعد عدم قدرة المكلف على تقديم تبريرات مقنعة و إثباتات مرفقة بوثائق، أصبحت نتائج التحقيق المصوب في المحاسبة الخاص بأرصدة الرسم على القيمة المضافة (TVA) نهائية، و تؤكد استفادة المكلف من حسومات غير قانونية خلال سنة 2016، و بالتالي فإنه ملزم بدفع مبلغ الفرق بين الرسم المستخرج و الرسم المصرح به في فلتورات الشراء، بالإضافة إلى غرامة الوعاء المقدرة بنسبة 25% من الرسم المسترجع بعد التحقيق.

$$\text{الرسم واجب الدفع} = (1\% \times 25.452.668) + 1.452.668 = 2.565.085 \text{ دج}$$

أما بالنسبة لسنة 2018 فأظهر التحقيق عدم وجود أي إغفالات أو تناقضات بشأن الرسم على القيمة المضافة المستخرج و المصرح به، في ظل عدم وجود رصيد متبقي قابل للحسم من سنة 2017.

خلاصة:

تم التطرق في هذا الفصل التطبيقي إلى دراسة حالة ميدانية بمديرية الضرائب الولائية لولاية توقرت، حيث تم تقديم مديرية الضرائب الولائية لولاية توقرت والتعرف على هيكلها التنظيمي والمهام التي تقوم بها المديريات الفرعية والمكاتب التابعة له، كما أن هذه المفتشيات لها دور كبير في عمليات الرقابة الجبائية من متابعة المكلف ومراقبة كافة التصريحات.

ويتبين عمل الرقابة الجبائية في تكوين الملف الجبائي للمكلف، وإخضاعه للنظام الضريبي التابع للإقليم مزاوله نشاطه، ومن كذلك إلزام المكلف بدفع كافة الضرائب الواجبة عليه وهذا باستعمال كافة أنواع الرقابة الجبائية، لاكتشاف إن كان هناك أي أخطاء أو تدليس في التصريحات المقدمة من طرف المكلف.

وتعتبر نجاعة وفعالية النظام المعلومات الجبائي والرقابة الجبائية في قدرتهم على محاربة والقضاء على التهرب والغش الجبائي، وهذا ما قمنا بمعالجته من خلال تطرقنا إلى الدور الهام الذي يلعبه نظام المعلومات بصفة عامة والجبائي بصفة خاصة في الرقابة الجبائية وزيادة فعالية النظام المعلومات الرقابي من خلال التطرق لآليات تفعيل دور الرقابة والبحث الجبائي والإجراءات المتخذة في هذا مجال، لأن هذه الأخيرة تعتبر من أهم وسائل لتحقيق الاستغلال الأمثل للمعلومات ونظام المعلومات الجبائي كأداة هامة في زيادة فعالية الرقابة، وقد تم التعرض لنظام المعلومات والرقابة بصفة عامة والعلاقة الموجودة بينهما من أجل الإحاطة بالموضوع أكثر لأن الرقابة الجبائية جزءا من نظام الرقابة ككل.

الخاتمة

الخلاصة:

تطورت دور وأهمية نظم المعلومات في خدمة الإدارة بشكل كبير، مما جعل الإداريين ملزمين بتوفير المعلومات الضرورية لدعم وظائفهم وتحقيق الأهداف المنشودة. مع زيادة استخدام نظم المعلومات في مجالات متعددة، باتت تواجه صعوبات وعقبات تحد من كفاءتها وإمكانية تحقيق الأهداف المرسومة. ولحسن الحظ، فإن التطور في الأساليب الفنية قد جعل من عملية إدارة المعلومات وإعدادها وتوفيرها أمراً أسهل للمسؤولين والمخططين داخل أو خارج المنظمة.

إن الأساليب الحديثة في التعامل مع المعلومات تتمثل في جميع جوانبها، بدءاً من جمعها وتحليلها وتخزينها وتنفيذها، وصولاً إلى الحفاظ عليها وتعديلها وتنقيحها واستخدامها عند الحاجة. هذا التقدم يساعد في تسهيل عملية تدبير المعلومات وتيسير وصولها للمعنيين داخل وخارج المؤسسة، مما يعزز دورها في تحقيق الأهداف المنشودة بكفاءة عالية، ويعد النظام الجبائي أحد أهم الأنظمة المهمة في الحياة الاقتصادية للدولة (مورد مهم) والفردي (زيادة الإنفاق العام للدولة)، إذ تعتبر الجبائية أحد أهم الموارد الأساسية ميزانية الدولة، لذا يجب على القائمين على هذا القطاع إيجاد الطرق الكفيلة لتنفيذها، وهذا من خلال إيجاد الحلول للصعوبات التي تقف في وجهها من أجل تحقيق مبتهاها ألا وهو زيادة موارد الدولة.

تعتبر نجاعة وفعالية النظام المعلومات "الجبائي" والرقابة الجبائية محورياً أساسياً في حوارنا حول مدى فعالية النظام المعلومات ودوره في تفعيل الرقابة الجبائية. والسعي إلى فهم قدرة هذه الأدوات على محاربة الغش والتهرب الضريبي، كما وضحتنا الدور البارز الذي يلعبه نظام المعلومات الجبائي وكيف يعزز من فاعلية الرقابة الجبائية، من خلال دراسة الآليات التي تسهم في تفعيل دور الرقابة والبحث الجبائي. تُعد هذه الإجراءات من الوسائل الرئيسية التي تدعم استخدام المعلومات بشكل أمثل وتعزز دور النظام المعلومات الجبائي كأداة أساسية في تعزيز الرقابة.

وقد تم التعرض لنظام المعلومات والرقابة بصفة عامة والعلاقة الموجودة بينهما من أجل الإحاطة بالموضوع أكثر لأن الرقابة الجبائية جزءاً من نظام الرقابة بشكل عام. ومن أجل تحقيق أهداف الدراسة قمنا بإجراء تريض ميداني بمديرية الضرائب الولائية لولاية توقرت.

1. نتائج اختبار الفرضيات:

أ- بالنسبة للفرضية الأولى: والتي تنص على أنه يتميز النظام المعلومات الجبائي بالسرعة والشمولية في إمداد المعلومات التي تحتاجها الرقابة الجبائية الخاصة بالرقابة الجبائية في مديرية الضرائب الولائية لولاية توقرت، فمن خلال الجانب التطبيقي والنظر إلى إشعار بالتحقيق رقم 512 و 420 والجداول (1.2) إلى (6.2) تبين لنا أن النظام المعلومات الجبائي للمديرية لا يقوم بإمداد المعلومات في وقت آني إنما يستخدم الإرساليات الكلاسيكية اليدوية، وبالتالي تم التأكد من عدم صحة هذه الفرضية.

ب- بالنسبة للفرضية الثانية: والتي تنص على أنه يلي نظام المعلومات الجبائي احتياجات المحققين الجبائيين من معلومات الخاصة بالرقابة الجبائية، فمن خلال الجانب النظري تبين لنا أن إجراءات الحصول على المعلومات الجبائية يتم وفق طرق ووسائل تتسم بالتعقيد وغير مرنة نظراً لأن الحصول عليها يتم من غير الموردين والزبائن وهو ما تم تأكيده في الجانب التطبيقي من خلال

إجراءات التدخل الأولي يوم 2021/11/03 بعد التحقيق في الدفاتر والوثائق المحاسبية ومقارنتها بالتصريحات المودعة وهذا يدل على أن المحققين الجبائيين يعتمدون على الأنظمة الكلاسيكية في الحصول على المعلومات، وبالتالي تم التأكد من عدم صحة الفرضية الثانية.

ج- بالنسبة للفرضية الثالثة: والتي تنص بأنه يساهم نظام المعلومات الجبائي في تسهيل عملية الرقابة الجبائية في مديرية الضرائب الولائية لولاية توفرت ، فقد تم التأكد من صحتها من خلال التحقيق المصوب في المحاسبة الذي تم التطرق اليه في الجانب النظري والجانب التطبيقي من خلال الجداول من (23.2) إلى (25.2) تبين إن المكلف استفادة من حسومات غير قانونية وبالتالي ساهم نظام المعلومات الجبائي بتسجيل المعلومات ومتابعة المكلفين من خلال الوثائق المحاسبية والفاتورات والتصريحات الجبائية.

2. نتائج الدراسة: وتنقسم إلى:

أ - **النظرية:** من خلال الدراسة النظرية تم استنتاج مجموعة من النتائج تمثلت في:

- نظام المعلومات هو مجموعة من التجهيزات والإجراءات والبرمجيات وقواعد البيانات التي تعمل سواء يدويا أو آليا، حيث تهدف نظم المعلومات إلى جمع المعلومات وتخزينها ومعالجتها، ثم بثها للمستفيد بالشكل الملائم وفي الوقت المناسب؛
- نظام المعلومات الجبائي نظام مبني على التصريحات المقدمة من طرف المكلفين، ويوفر المعلومات للمسؤولين على مستوى كل الوحدات التنظيمية؛
- تتم عملية الرقابة الجبائية على التصريحات بطرق قانونية تمثلت في الرقابة الشكلية، والرقابة على الوثائق، إضافة إلى التحقيق في المحاسبة، والتحقق المعمق في مجمل الوضعية الجبائية والتحقق المصوب في المحاسبة؛
- تعمل الرقابة الجبائية على حماية الحصيلة الضريبية من الضياع من خلال المهام التي تقوم بها.

ب - **التطبيقية:** من خلال إسقاط الجانب النظري على الجانب التطبيقي في مديرية الضرائب الولائية لولاية توفرت

استنتجنا مايلي:

- أن نظم المعلومات الجبائية يسمح بربط مختلف الوظائف من خلال تنسيق ومزج الموارد المادية والمالية والبشرية لتحويل البيانات والمعطيات الجبائية (المدخالات) والذي يؤدي إلى وصف عمليات المنظمة وذلك من خلال دعم وظائف التخطيط والرقابة والعمليات باعتبارها وظائف مطلوبة على مختلف النشاطات، واستعمال نظام المعلومات الإدارية يحقق الدقة والتقليل من الأخطاء التسييرية والقرارية؛
- تبين بوضوح الدور الايجابي التي تلعبه الرقابة الجبائية الولائية لولاية توفرت في إصلاح سلوك المكلفين تجاه الإدارة الضريبية؛
- مساهمة الرقابة الجبائية في الرفع من حجم إيرادات خزينة الدولة بواسطة الضرائب والرسوم المتحصل عليها.

الاقتراحات والتوصيات:

- التحصل على معلومات ذات جودة وشفافية ومصداقية ودقة لضمان الوصول للأهداف المنوطة بها فالعلاقة بين نظم المعلومات أو الرقابة الجبائية علاقة طردية كلما ارتفعت جودة المعلومات ا زدت فرص وصول الرقابة الجبائية لأهدافها؛
- زيادة الوعي لدى المكلفين من خلال القيام بحملات توعية من أجل نشر ثقافة ضريبية ومن أجل تقريب المكلف من الإدارة وخلق حوار بينهما؛
- الاهتمام بموظفي الإدارة الجبائية من خلال رفع مستواهم العملي والمهني عن طريق التكوين أو التدريب بالإطلاع على كافة المستجدات أو لتعديلات التي تطرأ من حين لأخر على القوانين الجبائية؛
- استحداث شبكة معلومات تربط بين مصادر المعلومات وإدخال التكنولوجيا.

آفاق الدراسة

- في الأخير يمكن القول إن بحثنا لم يلم بجميع الجوانب والتفاصيل المتعلقة بالموضوع ع، يبقى مجرد محاولة تشويها حتما مجموعة من النقائص لعلها تكون منطلقا لبحوث أخرى.
- كما أردنا التحسيس بأهمية بعض الجوانب التي يمكن أن تكون عناوين لبحوث في المستقبل نتطرق لها في النقاط التالية:
- ✓ دور كفاءة المحققين في نجاح الرقابة الجبائية؛
 - ✓ آليات الرقابة الجبائية الفعالة ودورها في محاربة الغش والتهرب الضريبي؛
 - ✓ إعادة الدراسة الميدانية على عينة من المؤسسات، تمثل قطاع معين، حتى تكون النتائج أكثر مصداقية وأكثر قبولا للتعميم.

المصادر والمراجع

المصادر والمراجع:

أ- القوانين والمراسيم:

1. قانون الإجراءات الجبائية، المديرية العامة للضرائب، الجزائر، 2015.
2. ميثاق المكلفين بالضريبة الخاضعين للرقابة، المديرية العامة للضرائب، وزارة المالية، 2017.

ب- الكتب

1. سليم إبراهيم الحسنة، نظم المعلومات الإدارية، مؤسسة الورق للنشر والتوزيع عمان الأردن، 1998.
2. ابراهيم سلطان، نظم المعلومات الإدارية، مدخل إداري، الدار الجامعة، الطبعة 2، الاسكندرية، 2000.
3. محمد الفيومي، أحمد حسين علي الحسن، نظام المعلومات المحاسبية، مكتبة الإشعاع، مصر، 1998.
4. عبد المنعم فوزي، المالية العامة والسياسات المالية، الطبعة أ، منشأة المعارف، الاسكندرية.
5. عباس عبد الرزاق، التحقيق المحاسبي والنزاع الضريبي، دار الهدى، عين مليلة، الجزائر، 2012.
6. مصطفى عوادي، الرقابة الجبائية على المكلفين بالضريبة في النظام الجبائي الجزائري، مطبعة صخري طبعة مزيدة ومنقحة، الوادي، الجزائر، 2010.
7. علاء عبد الرزاق السالمي، نظم إدارة المعلومات، معهد التنمية الإدارية، الدوحة قطر .
8. بن عمارة منصور، أنواع وإجراءات الرقابة الجبائية، دار الهوم للكتاب والنشر، الطبعة الثانية، الجزائر، 2016.

ج- البحوث الجامعية:

1. فاتح ساهل، دراسة التكاليف المعيارية ضمن نظام المعلومات المحاسبية، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجائر، 2002/2003.
2. مرمي مراد، أهمية نظم المعلومات كأداة للتحليل البيئي في المؤسسة الصغيرة والمتوسطة الجزائرية، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 2009.
3. شلغوم أمال، نظام المعلومات الجبائي كآلية لتنشيط الرقابة الداخلية في المؤسسة الجزائرية، مداخلة في الملتقى الوطني حول الرقابة الجبائية في الجزائر، جامعة قسنطينة، 28 أكتوبر 2015.

4. العثماني مصطفى، نظام المعلومات ودوره في تفعيل الرقابة الجبائية، حالة الجزائر، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، في علوم التسيير فرع مالية ومحاسبة، أكتوبر 2008.
5. منصور بن أعمار، دور المراقبة الجبائية و المحاسبية في الحد من ظاهرة التهرب والغش الضريبي في النظام الضريبي الجديد، مقدمة لنيل شهادة الماجستير في المحاسبة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة باجي مختار، عنابة، الجزائر 2012.
6. حمزة بايخ، بن يخلف كمال، دور الرقابة الجبائية في الحد من التهرب الضريبي، مذكرة ماستر، جامعة يحي فارس، المدية، 2017.
7. بن خلف الله عبد العزيز ونوراني لبنى، نظم المعلومات المحاسبية في تفعيل الرقابة الجبائية، مذكرة الماستر في العلوم المالية والمحاسبية، جامعة بسكرة، 2023.
8. لياس قلاب ذبيح، مساهمة التدقيق المحاسبي في دعم الرقابة الجبائية، مذكرة ماجستير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، كمية العموم الاقتصادية، 2011.
9. عيسى بولوخ، الرقابة الجبائية كأداة لمحاربة التهرب والغش الضريبي، رسالة ماجستير (منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة باتنة، موسم 2003 .

د- المنشورات:

- إبراهيم بختي، الدليل المنهجي لإعداد البحوث العلمية وفق طريقة الـ IMRAD، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة-الجزائر، الطبعة الرابعة، 2015.

هـ- المواقع الالكترونية:

1. <https://www.mfdgi.gov.dz>

و- المقابلات الشفوية:

1. يوسف سهيل، مدير فرعي لمصلحة الرقابة الجبائية، مديرية الضرائب الولائية توقرت، 02 افريل

14:00، 2024 (مقابلة شخصية).

2. المدير الفرعي للوسائل، مديرية الضرائب الولائية لولاية توقرت، 04 افريل 2024، 15:00، (مقابلة

شخصية).

قائمة الملاحق

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

REPUBLIQUE ALGERIENNE DEMOCRATIQUE ET POPULAIRE

MINISTRE DES FINANCES

وزارة المالية

DIRECTION GENERALE DES IMPOTS

المديرية العامة للضرائب

Référence N°

Lettre avec
A.R.

N°

A

Le

Avis de Vérification de Comptabilité

Nous avons l'honneur de vous faire connaître que sauf demande contraire de votre part et acceptée par le service, nous nous présenterons à votre le à H, à l'effet de vérifier au titre des exercices , , l'ensemble de vos déclarations fiscales et opérations susceptibles d'être examinées, se rapportant aux impôts, droits et taxes ci-après, désignés :

Nous vous saurons gré de bien vouloir tenir à notre disposition vos documents comptables et pièces justificatives et dans la mesure où votre comptabilité est informatisée, l'ensemble des informations, données et traitements visés à l'article 20-3 du Code des Procédures Fiscales.

Au cours de ce contrôle, vous avez la faculté de vous faire assister par un conseil de votre choix et de demander toutes les précisions sur la conduite de cette vérification.

Si le contrôle fiscal envisagé ne peut être effectué en raison de votre opposition ou celle de tiers, il sera procédé en vertu des dispositions de l'article 44-1 du Code des Procédures Fiscales à l'évaluation d'office de vos bases d'imposition sans préjudice de l'application des sanctions prévues par la législation fiscale en vigueur.

- (1) Préalablement à l'examen au fond de vos documents comptables, il peut être procédé dès la remise du présent avis à la constatation matérielle des éléments physiques et de l'exploitation, de l'existence et de l'état des documents comptables (dispositions de l'article 20 du Code des Procédures Fiscales).

Je vous prie de trouver ci-joint, un exemplaire de la charte des droits et obligations du contribuable vérifié.

Veillez agréer, Madame, Monsieur l'expression de notre parfaite considération.

Chef de brigade

Nom, prénom et grade
des vérificateurs

(1) À cocher en cas de contrôle inopiné.

الملحق رقم (02): تذكير ببعض القوانين الجبائية

Rappel de certaines dispositions fiscales

Article 20-4 du Code des Procédures Fiscales: Une vérification de comptabilité ne peut être entreprise sans que le contribuable en ait été préalablement informé par l'envoi ou la remise avec accusé de réception d'un avis de vérification accompagné de la charte des droits et obligations du contribuable vérifié et qu'il ait disposé d'un délai minimum de préparation de dix (10) jours à compter de la date de réception de cet avis.

L'avis de vérification doit préciser les noms, prénoms, grades des vérificateurs, la date et l'heure de la première intervention, la période à vérifier, les droits, impôts, taxes et redevances concernées, les documents à consulter et mentionner expressément, à peine de nullité de la procédure, que le contribuable a la faculté de se faire assister par un conseil de son choix au cours du contrôle.

En cas de changement des vérificateurs, le contribuable est tenu informé.

En cas de contrôle inopiné tendant à la constatation matérielle des éléments physiques de l'exploitation ou de l'existence et de l'état des documents comptables, l'avis de vérification de comptabilité est remis au début des opérations de contrôle.

L'examen au fond des documents comptables ne peut commencer qu'à l'issue du délai de préparation précité.

Article 20-5 du Code des Procédures Fiscales : Sous peine de nullité de la procédure, la vérification sur place de livres et documents comptables ne peut s'étendre sur une durée supérieure à trois (3) mois, en ce qui concerne :
- les entreprises de prestations de services, lorsque leur chiffre d'affaires annuel n'excède pas 1.000.000 DA pour chacun des exercices vérifiés ;
- toutes les autres entreprises, lorsque leur chiffre d'affaires annuel n'excède pas 2.000.000 DA, pour chacun des exercices vérifiés.

Ce délai est porté à six (6) mois pour les entreprises ci-dessus, lorsque leur chiffre d'affaires annuel n'excède pas respectivement 5.000.000 DA et 10.000.000 DA pour chacun des exercices vérifiés.

Dans tous les autres cas, la durée de la vérification sur place ne doit pas dépasser neuf (9) mois.

La fin des travaux de vérification sur place doit être constatée par un procès-verbal, que le contribuable vérifié est invité à contresigner. Mention est faite éventuellement sur le procès-verbal en cas de refus de signature par ce dernier.

La durée de vérification sur place est prorogée du délai accordé au contribuable vérifié, en vertu des dispositions de l'article 20 ter du code des procédures fiscales, pour répondre aux demandes d'éclaircissement ou de justification lorsqu'il ya transferts indirects de bénéfices au sens des dispositions de l'article 141 bis du code des impôts directs et taxes assimilées.

La durée du contrôle sur place n'est pas opposable à l'administration pour l'instruction des observations ou des requêtes formulées par le contribuable après la fin des opérations de vérification sur place.

En outre, les durées de contrôle sur place fixées ci-dessus ne sont pas applicables dans les cas de manœuvres frauduleuses dûment établies ou lorsque le contribuable a fourni des renseignements incomplets ou inexacts durant la vérification ou n'a pas répondu dans les délais aux demandes d'éclaircissement ou de justification prévues à l'article 19 ci-dessus.

Important !

Lors de l'exécution des travaux de contrôle et à l'occasion du débat contradictoire engagé avec le(s) vérificateur (s) vous pouvez soumettre vos observations, contestations et divergences d'appréciation à Mr
Tél n°

Vous pouvez également, à l'issue de cette étape, demander à être reçu par Monsieur
Tél n°

الملحق رقم (03): إشعار باستلام

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

توقرت في

الموضوع : إشعار بالاستلام

المرجع : المواد 04 و 07 من قانون المالية لسنة 2000

أنا الممضي أسفله السيد.....

النشاط الممارس :

عنوان المحل التجاري :

.....

يشرفني أن أعلمكم بأنني استلمت:

(1)- الإشعار بالتحقيق رقم: /م م ج / 2019 المورخ في.....

(2)- ميثاق الكا.....

إمضاء المعنوي

المحققين :

الملحق رقم (04): طلب معلومات ذات طابع جبائي

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

توقرت في:

وزارة المالية

مديرية الضرائب لولاية توقرت

مركز الضرائب لولاية توقرت

المصلحة الرئيسية للرقابة و البحث

رقم/م.ر.ر.ب./...../2024

طلب معلومات ذات طابع جبائي

إلى السيد:

.....
.....
.....

الموضوع : - ممارسة حق بالإطلاع المعترف به للمصالح الجبائية.

الغرض : - المواد من 45 إلى 63 من قانون الإجراءات الجبائية.

في إطار ممارسة حق الإطلاع المعترف به للمصالح الجبائية عبر المواد المنصوص عليها في قانون

الإجراءات الجبائية، لنا الشرف أن أطلب منكم موافقتنا بالمعلومات التالية :

المبالغ الإجمالية للمشتريات المحققة خلال السنوات 2015، 2016، 2017، 2018.

و التي تخص السيد :.....الشركة X ذات المسؤولية المحدودة و ذات الشخص الوحيد.....

.....

المحققين

الملحق رقم (05): إشعار بالتعديل

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

REPUBLIQUE ALGERIENNE DEMOCRATIQUE ET POPULAIRE

MINISTERE DES FINANCES

وزارة المالية

DIRECTION GENERALE DES IMPOTS

المديرية العامة للضرائب

Référence N°:

Lettre avec
A.R.
N°

A

Le

**Notification de Redressement
Suite à la vérification de comptabilité**

Suite à l'envoi de l'avis de vérification n° [] du [], vous avez fait l'objet d'une vérification de comptabilité au titre des exercices [], [], [], se rapportant aux impôts, droits et taxes ci-après désignés :

En conséquence, nous avons l'honneur de porter à votre connaissance que l'administration fiscale envisage de modifier les éléments servant de base au calcul de certains impôts, droits et taxes et de vous réclamer un complément d'impôt pour les motifs exposés dans la présente notification.

Vous disposez, à compter de la réception de la présente notification, d'un délai de 40 jours pour formuler vos observations ou faire part de votre acceptation des propositions de redressement envisagées. Le défaut de réponse dans ce délai vaudra accord tacite de votre part (Art 20-6 du Code des Procédures Fiscales).

Vous pouvez également dans le cadre de votre réponse, solliciter l'arbitrage pour des questions de fait ou de droits, selon le cas, du Directeur des grandes entreprises, du directeur des impôts de wilaya, du chef du centre des impôts ou du chef de service des recherches et vérifications en vertu des dispositions de l'article 20-6 du Code des Procédures Fiscales.

Nous attirons votre attention que les droits rappelés dans ce cadre seront assortis des sanctions fiscales fixées par la loi. Sur votre demande et avant expiration du délai de réponse, vous pouvez solliciter toutes explications verbales utiles sur le contenu de la notification.

Vous avez la faculté de vous faire assister par un conseil de votre choix pour discuter les présentes propositions ou pour y répondre (Art 20-4 du Code des Procédures Fiscales).

La présente notification comporte [] feuillets y compris celui-ci.

Veillez agréer Madame, monsieur l'expression de notre parfaite considération.

Chef de brigade

**Nom, prénom et grade
des vérificateurs**

الفهرس

III.....	الإهداء.....
IV.....	الشكر.....
V.....	الهلخص.....
VI.....	قائمة المحتويات.....
VII.....	قائمة الجداول.....
XIII.....	قائمة الأشكال البيانية.....
IX.....	قائمة الملاحق.....
X.....	قائمة الاختصارات والرموز.....
أ.....	المقدمة.....
1.....	الفصل الأول: الأدبيات النظرية والتطبيقية لنظام المعلومات الجبائي والرقابة الجبائي.....
2.....	تمهيد.....
3.....	المبحث الأول: الإطار النظري للنظام المعلومات والرقابة الجبائية.....
3.....	المطلب الأول: مدخل حول نظام المعلومات.....
3.....	الفرع الأول: مفهوم نظام المعلومات.....
4.....	الفرع الثاني: مكونات نظام المعلومات.....
4.....	الفرع الثالث: اهداف نظام المعلومات.....
5.....	المطلب الثاني: مفهوم نظام المعلومات الجبائي.....
5.....	الفرع الأول: مفهوم نظام المعلومات الجبائي.....
6.....	الفرع الثاني: نظام المعلومات الجبائي للمنشأة.....
6.....	الفرع الثالث: مدخلات نظام المعلومات الجبائي للمنشأة.....
7.....	الفرع الرابع: مخرجات نظام المعلومات الجبائي للمنشأة.....

- 8.....المطلب الثالث: الرقابة الجبائية وآليات تفعيلها.
- 8.....الفرع الأول: مفهوم الرقابة الجبائية واهدافها.
- 8.....الفرع الثاني: أهداف الرقابة الجبائية.
- 9.....الفرع الثالث: آليات وأشكال تفعيل الرقابة الجبائية.
- 14.....الفرع الرابع: دور تكنولوجيا المعلومات في تفعيل الرقابة الجبائية.
- 16.....المبحث الثاني: الدراسات السابقة حول نظام المعلومات الجبائي والرقابة الجبائية.
- 16.....المطلب الأول: عرض الدراسات.
- 16.....الفرع الأول: عرض الدراسات.
- 19.....المطلب الثاني تقييم الدراسات السابقة وموقعها من الدراسة.
- 19.....الفرع الأول: تقييم الدراسات.
- 20.....الفرع الثاني: موقع الدراسات السابقة من الدراسة الحالية.
- 21.....خلاصة الفصل الثاني.
- 22.....الفصل الثاني: دراسة تطبيقية لنظام المعلومات الجبائي والرقابة الجبائية لمديرية الضرائب لولاية توقرت.
- 23.....تمهيد.
- 23.....المبحث الأول: المنهجية المتبعة خلال الدراسة.
- 24.....المطلب الأول: الإجراءات المنهجية.
- 24.....الفرع الأول: طريقة جمع المعلومات.
- 24.....الفرع الثاني: المنهج المستخدم.
- 24.....الفرع الثالث: الأدوات المستخدمة.
- 25.....المطلب الثاني تقديم مديرية الضرائب الولائية لولاية توقرت.
- 25.....الفرع الأول: التعريف بالمديرية.
- 26.....الفرع الثاني: الهيكل التنظيمي لمديرية الضرائب الولائية لولاية توقرت.
- 27.....الفرع الثالث: شرح الهيكل التنظيمي للمديرية.

.... الفهرس

29.....	المبحث الثاني: عرض النتائج ومناقشتها.....
28.....	المطلب الأول: تشخيص الرقابة الجبائية بمديرية الضرائب لولاية توقيت.....
30.....	الفرع الأول: دراسة حالة وفق التحقيق المصوب في المحاسبة.....
30.....	الفرع الثاني: دراسة حالة وفق التحقيق المحاسبي والجبائي.....
43.....	المطلب الثاني دراسة حالة وفق لبتحقيق المصوب في المحاسبة.....
43.....	الفرع الأول: التعريف بطبيعة المكلف.....
44.....	الفرع الثاني: نتائج التحقيق المصوب في المحاسبة الخاص بالرسم على القيمة المضافة.....
46.....	خلاصة الفصل الثاني:
47.....	الخاتمة.....
51.....	المصادر والمراجع.....
53.....	الملاحق.....
61.....	الفهرس.....